مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٠٥١

الأربعاء، ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد ديسالين	إثيوبيا
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	أوروغواي	السيد لويدل
	أوكرانيا	السيد بوروشينكو
	إيطاليا	السيد غينتيلوني سيلفري
	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	السنغال	السيد سال
	السويد	السيد لويفن
	الصين	السيد وانغ يي
	فرنسا	السيد دريان
	كازاخستان	السيد عبد الرحمنوف
	مصر	السيد السيسي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة ماي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بنس
	اليابان	السيد كونو

جدول الأعمال

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

إصلاح حفظ الأمم المتحدة للسلام: التنفيذ والمتابعة

رسالة مؤرخة ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لإثيوبيا لدى الأمم المتحدة (S/2017/766)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥

الإعراب عن التعاطف بشأن الزلازل في المكسيك والعواصف المدارية على ساحل المحيط الأطلسي وفي منطقة البحر الكاريبي

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): في بداية الجلسة، أود، بالنيابة عن أعضاء مجلس الأمن، الإعراب عن حزننا للخسائر في الأرواح والأضرار الناجمة عن الزلزال الذي وقع أمس في المكسيك. ويود أعضاء المجلس أن يعربوا عن تعازيهم لحكومة وشعب المكسيك، التي عانت من زلزالين قويين في ظرف أسبوعين فقط. كما يود أعضاء المجلس الإعراب عن تعازيهم إلى جميع ضحايا العواصف المدارية التي ضربت ساحل المحيط الأطلسي ومنطقة البحر الكاريبي هذا الموسم، وأتمنى التعافي السريع لجميع الذين تضرروا من تلك الكارثة الطبيعية.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

إصلاح حفظ الأمم المتحدة للسلام: التنفيذ والمتابعة

رسالة مؤرخة ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لإثيوبيا لدى الأمم المتحدة (S/2017/766)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب ترحيباً حاراً برؤساء الدول والحكومات وبالوزراء وغيرهم من الممثلين الحاضرين في قاعة مجلس الأمن. إن حضورهم اليوم يؤكد أهمية الموضوع قيد المناقشة.

ويسعدني أيضا أن أرحب بمقدمي الإحاطات الإعلامية: معالي الأمين العام؛ معالي السيد موسى فقيه محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي؛ وسعادة السيد خوسيه راموس – هورتا، رئيس الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام.

معروض على أعضاء المجلس قائمة المتكلمين الذين طلبوا المشاركة وفقا للمادتين ٣٧ و ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، وممارسة المجلس السابقة في هذا الصدد. ونقترح توجيه الدعوة إليهم للمشاركة في هذه الجلسة.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/766، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لإثيوبيا لدى الأمم المتحدة، يحيل بها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

أعطي الكلمة الآن، لمعالي السيد أنطونيو غوتيريش.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أشكر إثيوبيا التي تتولى رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر على مساهمتها الثابتة في حفظ السلام. إن أفرادا من مواطنيها يقفون على الخطوط الأمامية في بعض بعثاتنا الأكثر صعوبة، ونحن ممتنون للغاية على ذلك الالتزام.

نجتمع اليوم من أجل تعزيز هذا النشاط الرئيسي للأمم المتحدة. وفي كل يوم، يعمل حفظة السلام لتهيئة الظروف المواتية لتحقيق سلام دائم يحمي المدنيين، مثل مئات الآلاف في جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى الذين التمسوا اللجوء. وقد أنجزت ٥٥ عملية من عمليات حفظ السلام ولايتها بنجاح في جميع أنحاء العالم على مر السنين. وهذا ينطبق على العديد من البعثات السياسية. وهناك أربع بعثات يجري تقليص حجمها أو إغلاقها قريبا بعد أن أنجزت مهمتها، ومن المهم للغاية في هذه الحالات وضع استراتيجيات بهدف كفالة الانتقال السلس.

إن عمليات حفظ السلام لا تزال تمثل أداة تتميز بكفاءة عالية من حيث التكلفة. وسينعم شعب هايتي وكوت ديفوار

بمستقبل أكثر إشراقا، ويرجع الفضل جزئيا في ذلك إلى الدعم الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وإنني أشيد بالعدد الكبير من حفظة السلام الذين دفعوا حياتهم ثمنا للقيام بهذا العمل الحيوي.

(تكلم بالفرنسية)

على الرغم من النجاحات الواضحة، فإن عمليات حفظ السلام يمكن أن تكون مخيبة للآمال في بعض الأحيان وتبدو بلا آفاق وغير قادرة على إنهاء الاشتباكات المستمرة منذ عقود. وهذا يدفعنا إلى التدبر بشأن أهدافنا والوسائل التي نستخدمها وفي قدرتنا على تنفيذ الولايات المعقدة وتلبية الطموحات المتعددة. وتنتشر عمليات السلام في بيئات صعبة تكون فيها الأمم المتحدة في بعض الأحيان الطرف الوحيد القادر على العمل والمستعد للقيام به. ويجري تعليق آمال كبيرة وربما مفرطة في التفاؤل على عمليات السلام، من حيث أنها لا بد أن تعالج الحالات العاجلة مع الإسهام في إيجاد حلول طويلة الأجل. وكثيرا ما تواجه عمليات السلام حالات معقدة لدرجة يصبح معها ضربا من الوهم أن نأمل في التوصل إلى حل خلال بضع سنوات.

(تكلم بالإنكليزية)

لقد دعا الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام، الذي ظلت توصياته في صميم جهودنا الرامية إلى تعزيز الأمن الجماعي، إلى إجراء أربعة تغييرات حاسمة. وجهودي الإصلاحية تهدف جزئيا إلى إجراء هذه التغييرات.

أولا، يجب الاعتراف بأولوية المساعي السياسية بحيث يتم نشر عمليات السلام دعما للجهود الدبلوماسية النشطة، وليست بديلا عنها. وتهدف مقترحاتي المتعلقة بهيكل السلام والأمن في الأمانة العامة إلى تعزيز الصلة بين الاستراتيجيات والعمليات السياسية وبين ركائز عملنا المتمثلة في السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان. وإذا ما أمكننا القيام بما هو أفضل بشأن الوقاية والوساطة وبناء السلام، فبوسعنا تقليل الطلبات غير الواقعية والخطرة من زملائنا الذين يرتدون الزي العسكري.

ثانيا، ينبغي أن تكون عمليات السلام مجهزة تجهيزاً حسناً. وقد حان الوقت لسد الثغرات الحرجة في مجالات التكنولوجيا والنقل والإلمام بالحالة. وستمكن زيادة القدرة على التنقل وتحسين المعدات وتعزيز التدريب والاستخبارات من القيام بعمل أفضل، وفي نهاية المطاف بأعداد أقل.

ثالثا، يجب أن تجسد عمليات السلام قيم الأمم المتحدة. وقد بعثت، منذ الأيام الأولى في فترة ولايتي، برسائل قوية تشير إلى تصميمي على القضاء على الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ومن الأدلة الهامة على إحراز تقدم أن الدول الأعضاء أصبحت تشهد رسميا، قبل النشر، بأنّه ليس من بين موظفيها أصحاب سوابق من سوء السلوك أو انتهاك حقوق الإنسان، كما أن الأمانة العامة تتحقق من سجلات بعض كبار الموظفين. وقد عينا للتو أول مدافع عن حقوق الضحايا، ونتخذ خطوات قوية أخرى من أجل تعزيز المساءلة. وتماشيا مع خطة تُنفذ على نطاق المنظمة لتحقيق التكافؤ بين الجنسين، فإنني أدفع باتجاه نشر المزيد من الضباط والجنود الإناث في عملياتنا. إن زيادة عدد النساء في عمليات حفظ السلام يعني إضفاء المزيد من الفعالية على حفظ السلام.

رابعا، يجب علينا بناء شراكات أقوى. ويمثل الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن، الموقع في نيسان/أبريل، خطوة حاسمة. وتتولى الدول الأفريقية مسؤوليات هامة لتحقيق السلام والأمن في القارة، بالإضافة إلى المساهمة بقوات. وفي جميع أنحاء أفريقيا، نعمل بشكل وثيق مع الشركاء الإقليميين ودون الإقليميين، من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى المجموعة الخماسية لمنطقة

الساحل إلى القوة المشتركة المتعددة الجنسيات في حوض بحيرة تشاد. وأدعو مجلس الأمن إلى تعزيز دعمه، بما في ذلك عن طريق وضوح الولايات وتوفير تمويل يمكن التنبؤ به، ولا سيما للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، من أجل تفعيل القوة في منطقة الساحل وللقوة المشتركة المتعددة الجنسيات التي تحارب جماعة بوكو حرام.

وشراكتنا مع الاتحاد الأوروبي أمر بالغ الأهمية أيضا، وأتطلع إلى توقيع اتفاق إطاري مع الاتحاد الأوروبي من أجل استكشاف إمكانية إنشاء آليات تعاونية ثلاثية الأطراف.

وتكتسي هذه الشراكات أهمية خاصة نظرا لتعدد المهام التي يجري الاضطلاع بها. ونحن الآن نواجه احتياجات لإنفاذ السلام ومكافحة الإرهاب، وتتطلب البيئات المحفوفة بالمخاطر التي نعمل فيها بذل مزيد من الجهود. ومن الواضح أن قوات حفظ السلام لا يفترض أن تقوم بإنفاذ السلام أو مكافحة الإرهاب. ونحن بحاجة إلى الاستفادة من مبدأ التكامل الذي يجب أن يكون موجودا بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى. وأناشد مجلس الأمن مرة أخرى أن يكفل، في هذا الصدد، وضوح الولايات والتمويل الكافي.

(تكلم بالفرنسية)

وخلال الأشهر المقبلة، سنعمل على المضي قدما في تنفيذ هذه الإصلاحات، التي ينبغي أن تمكننا من القيام بمهامنا على نحو أفضل. وعلى المدى القصير، طلبت إجراء استعراض لعمليات حفظ السلام التي سيُضطلع بها للنظر في الكيفية التي يمكن بها لعملياتنا الجارية أن تتصدى بشكل أفضل للتحديات العديدة التي ذكرتها.

(تكلم بالإنكليزية)

ويمكننا، بالشراكة مع مجلس الأمن ودعمه، أن نكيّف عمليات السلام لاجتياز الاختبارين القديم والجديد على حد سواء ولكي تصبح أنجع وأكثر فعالية من حيث التكلفة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه.

أعطي الكلمة الآن للسيد محمد.

السيد محمد (تكلم بالفرنسية): إنه على الدوام لشرف وامتياز لنا أن تتم دعوتنا إلى التكلم أمام المجلس. وأود بادئ ذي بدء أن أعرب عن امتناننا لكل الدول الأعضاء الممثلة هنا.

ويسعدني أيما سعادة أن أخاطبها في جلستنا اليوم التي يجري عقدها في إطار رئاسة جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية للمجلس. وأتقدم بالتهنئة والشكر الحار لدولة السيد هيلي ماريام دسالين، رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية، على المبادرة بعقد هذه المناقشة بشأن عمليات حفظ السلام وعلى بلورة الوحدة والاتساق الجديرين بالإشادة في مواقفنا على مدى شهور طويلة، جنبا إلى جنب مع سائر أعضاء المجلس الأفارقة، وكذلك على عملهم الممتاز في مجال الدعوة. ونعرب لهم عن امتناننا العميق ليس باسم الاتحاد الأفريقي فحسب، ولكن، وعلى وجه الخصوص، باسم شعوب قارتنا، التي نسعى دائما إلى أن نضعها في صميم عملنا.

إن مناقشة اليوم تتيح لنا فرصة جديدة لتقييم عزمنا المشترك الحقيقي والحسن النية على المضي قدما بشأن مسألة تمويل العمليات الصادر بها تكليف أو المأذون بها من قبل الاتحاد الأفريقي من خلال المساهمات المقدمة للأمم المتحدة، ووضع هذا العزم موضع تساؤل.

ونرى أن إحراز تقدم سريع وحاسم الأهمية بشأن هذه المسألة أمر بالغ الأهمية لتعزيز مصداقية الشراكة بين المنظمتين. ذلك أنه ينبغي ألا ننخدع: لن تؤتي مختلف اجتماعاتنا وعمليات تبادلنا للآراء ثمارها على الصعيد المؤسسي مهما كانت فائدتها، وكذلك إعلاناتنا للمبادئ، إن لم نتبعها بقرارات وإجراءات ملموسة من جانبنا جميعا.

وفي ذلك الصدد، أود أن أكرر بوضوح عزمنا المستمر والقوي على التوصل على نحو عاجل إلى مشروع قرار موضوعي يقر بإسهاماتنا في منظومة السلم والأمن العالمية ويؤيد المبدأ بأن عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام التي تتمتع بدعم مجلس الأمن يمكن دعمها من خلال الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة. إنها مسألة تتعلق بالعدالة بالنسبة لنا.

أسمع كثيرا أن منظومة السلم والأمن الأفريقية تهدف إلى تقديم حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية. ولكن يبدو لي أن ذلك تفسير عقيم للتفكير الذي ألهم المبدأ الذي ترتكز عليه تلك الأداة المبتكرة وهي منظومتنا. ويبدو واضحا لنا أن المشاكل في أفريقيا ليست مشاكل الأفارقة وحدهم. ومن المؤكد أن الأسباب التي تقف وراء تلك المشاكل ليست حكرا على أفريقيا. أعتقد أنه يوجد الآن فهما مشتركا بأن الآثار المترتبة على الأزمات التي تواجه القارة الأفريقية لا تؤثر على الأفارقة وحدهم.

ولأن المشاكل في أفريقيا، بصرف النظر عن أصلها أو أسبابها، تؤثر في المقام الأول على الأفارقة، ما برح الاتحاد الأفريقي يؤكد ويتولى دوره القيادي في التصدي لها. ولكننا نشدد أيضا على أن الطابع المعقد للقضايا والأزمات المعنية لا يمكن أي منظمة بمفردها من تقديم المجموعة الكاملة من الاستجابات المطلوبة. ولذلك يبدو من الإنصاف وحسن التوقيت على حد سواء أن يدرك المجتمع الدولي، من خلال قرارات ملموسة، الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي ودوله الأعضاء بشأن هذه المسألة. ومن الأهمية بمكان أيضا التشديد على أن الترتيبات المخصصة لا تمكن من التوصل إلى حلول دائمة.

ونرى أن التوصل إلى مشروع قرار موضوعي بشأن مسألة التمويل من خلال الاشتراكات المقررة للعمليات التي يأذن بها الاتحاد الأفريقي التي تحصل على تأييد مجلس الأمن سيكون آلية من شأنها أن تتيح الحصول على الموارد المالية للأمم المتحدة. ومن المفهوم أن القرارات المحددة التي يتعين اتخاذها على أساس كل حالة على حدة من قبل مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي المتعلقة بإسناد الولايات المنوطة بالعمليات المعنية ستخضع لعملية متضافرة وتعاونية من التحليل والتقييم والتخطيط والإبلاغ تضطلع بها كل أمانة.

ومن وجهة نظرنا، لا يمكن أن تبرر أي حجة فشلنا في الاتفاق، هنا اليوم، على مشروع قرار موضوعي. وقد واجه الاتحاد الأفريقي، شأنه شأن المنظمات المماثلة الأخرى كافة، بعض الإخفاقات، لكنه يظل ملتزما بالتصدي لها. إن الأمر لا يتعلق بالالتزام بقائمة مفروضة من الخارج. بل يستند إلى شروط أخلاقية حددناها لأنفسنا وفق إطار زمني فرضناه كذلك على أنفسنا. وهذه الشروط الأخلاقية تؤثر لا على مصداقيتنا على الصعيد المؤسسي فحسب؛ بل تتعلق بشعوبنا، الذين يشكلون سبب وجود منظمتنا.

وبالنسبة لنا يتعلق الأمر أيضا بضرورة التوصل إلى توافق في الآراء. يجب أن يمكن الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة المنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي، من الإسهام بشكل كامل في صون السلم والأمن الدوليين، بالنظر إلى قربها من الميدان، وإدراكها للديناميات المحلية وقدراتها على الاستجابة السريعة. ومن شأن ذلك أن يضفي المزيد من المصداقية على الاتحاد الأفريقي بحكم أن مجلس الأمن يجسد الشرعية الدولية.

ويجب علينا دونما إبطاء تجهيز أنفسنا بالوسائل اللازمة لتحقيق ذلك الهدف من أجل مصالحنا المشتركة. ويجب أن نتجنب طريق الإخفاق على أي من الجانبين بعدم اتخاذ مشروع قرار يستوحى بحكمة من الحالات المأساوية التي شهدنا منذ عدة عقود – أو حتى في الآونة الأخيرة، كما هو الحال في مالي أو في جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث كان علينا جميعا الاستجابة للأحداث، في حين كان بإمكاننا تولي زمام المبادرة.

إن نهج الاتحاد الأفريقي لمبدأ استخدام الاشتراكات المقررة ينبغي ألا ينظر إليه بوصفه مساعدة. إنها ليست مسألة صدقة، بل مسألة إنصاف.

وأود أن أقول ذلك مرة أخرى: لا تزال منظمتنا عاقدة العزم على ترجمة الالتزامات التي قطعتها طوعا بشأن التمويل والاضطلاع بحصتها من عمليات دعم السلام. وستستمر وتزيد الجهود التي نبذلها، بغض النظر عن ما شهدنا من تردد من جانب قلة من الجهات الفاعلة في الوقت الراهن. وأعتقد أن هذا الأمر يشكل مسؤولية تاريخية يجب أن يتحملها الجميع على النحو المناسب.

وأود أن أختتم كلمتي بحث المجلس على اتخاذ القرارات التي تشجع التقدم المتميز الذي أحرزه الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء فيه، وبالإشادة بالتضحيات المقدمة، لا سيما عندما يذكر ذلك التقدم هنا في المنظمة. ويجب منح الاتحاد الأفريقي الحق والقدرة على تحسين وتحويل المنظمة بصورة دينامية.

وأود كذلك أن أشجع المجلس على إحراز تقدم ملموس وقطع التزام قوي بالشراكة الاستراتيجية بين المنظمتين من خلال اتخاذ مشروع قرار موضوعي بشأن مسألة تمويل عمليات دعم السلام. ومن شأن ذلك أن يساعدنا على تجنب الانتقادات الموجهة ضدنا في كثير من الأحيان من جانب مواطني شعوبنا – من جانب مواطني دولنا الأعضاء – بتضييع سنوات الآن في إصدار بيانات خطابية والمشاركة في عمليات بيروقراطية لا تؤدي إلى حد كبير إلى النتائج المتوقعة منا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد محمد على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد راموس – هورتا.

السيد راموس – هورتا (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن زملائي الذين عملوا معي في الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام، أود أن أثني عليكم، سيدي رئيس وزراء إثيوبيا وعلى البعثة الدائمة لإثيوبيا على هذه المبادرة الحسنة التوقيت للغاية. وأود أيضا أن أشكركم، سيدي الرئيس، على الدعوة التي وجهتها لي للمشاركة في جلسة اليوم. يجلس خلفي السيد إيان مارتن، الذي يعرفه العديد من أعضاء مجلس الأمن.

وقد أثلجت صدرنا للغاية أصداء تقريرنا (انظر S/2015/446) وتوصياتنا لدى الدول الأعضاء. والواقع أن تقريرنا لم يكتبه أكاديميون في رابطة جامعات القمة أو طلبة دكتوراه بدون خبرة ميدانية. إذ كان لي شرف العمل مع عباقرة ذوي خبرة في بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. وعقب مشاوراتنا العميقة، عكس تقريرنا التجربة الجماعية وتوصيات المئات من الناس من مختلف دروب الحياة — من العسكريين المتقاعدين والعاملين وضباط الشرطة الذين خاضوا الحروب وقادة المجتمعات المحلية والنشطاء الذين يعيشون في خضم الصراعات.

ونقدر تبني الأمين العام السابق معالي السيد بان كي – مون لتوصياتنا ونظر الجمعية العامة ومجلس الأمن فيها، والأعمال التي اضطلعت بها بالفعل الأمانة العامة من أجل تنفيذها. إلا أن التحولات الأساسية التي ينادي بها الفريق لا يزال يتعين تحقيقها.

إن الاستعراضات الثلاثة للسلام والأمن – وهي الاستعراض بشأن عمليات حفظ السلام، وهيكل بناء السلام وتنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن – وكذلك مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، اتفقت على الحاجة الماسة لتحقيق المزيد من الفعالية في منع نشوب الصراعات وعلى العمل على الحفاظ على السلام قبل وأثناء وبعد الصراعات.

وفي الشهر الماضي، جرى تذكير المجلس بالنهج الذي يتّبعه الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام إزاء الحفاظ على السلام، عندما ساهم زميلنا يوسف محمود في المناقشة التي أجراها المجلس حول مساهمة عمليات حفظ السلام في تحقيق هذا الهدف الأسمى (انظر S/PV.8033). وتبنى المجلس هذه الأولوية، ولم يلتزم أي أمين عام بمنع نشوب الصراعات وضرورة اتباع النهج الدبلوماسي بأقوى مما يلتزمه الأمين العام غوتيريش.

ونحن نرى ذلك في إصراره على الالتزام المتكامل على صعيد المنظومة بمنع نشوب الصراعات، وفي طريقة تنظيمه للمكتب التنفيذي، وفي اقتراحاته لإصلاح المنظومة الانمائية، فضلاً عن هيكل السلم والأمن، وفي قيامه بتعيين المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالوساطة – حيث نصف أعضائه من النساء، تمشياً مع التزامه بالمساواة بين الجنسين، وتأكيد الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام على دور المرأة في جميع جوانب الحفاظ على السلام.

والمسؤولية الرئيسية عن منع نشوب الصراعات والمشاركة في الوساطة تقع على عاتق القادة الوطنيين والأطراف المؤثرة، وينبغي للأمم المتحدة أن تسعى إلى دعم منع نشوب الصراعات على الصعيدين المحلي والإقليمي، ودعم الشركاء في الوساطة. ولقد شدّد تقريرنا على أنه يجب على الأمم المتحدة الاستثمار في قدراتها الذاتية بغية الاضطلاع بأنشطة منع نشوب الصراعات والوساطة، وفي قدرتها على مساعدة الآخرين، ولا سيما على الصعيدين الوطني والإقليمي. وقلنا إن هذه المهام الأساسية للأمم المتحدة يجب تمويلها من الميزانية العادية، وعدم اعتمادها على التمويل الطوعي. وينبغي للدول الأعضاء أن تدعم الأمين العام في جهود الوساطة هذه، سياسيا وماليا على حد سواء.

وكان من الحكمة أن طلب الأمين العام بان إلى فريقنا أن يستعرض عمليات السلام، ليس بعثات حفظ السلام فحسب، وقد وافق على توصيتنا بأنه ينبغي للأمم المتحدة أن تعتمد مصطلح ”عمليات السلام“. لم يكن هدفنا الابتعاد عن مبادئ حفظ السلام التي قلنا إنها ما فتئت صالحة، ولكن الإبقاء على الفروق الواضحة بين عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة ينبغي أن يفسح المجال أمام سلسلة متواصلة من الاستجابات والانتقال السلس بين المراحل المختلفة للبعثات. ووافق على انتقادنا تجاه الخلل الحاصل في التشكيلة الحالية للإدارات، الأمر الذي يعرقل تصميم عمليات السلام وعملها بشكل فعال، وترك الأمر عن حق لخلفه من أجل النظر في إعادة هيكلتها.

وأعتقد أن المقترحات المتعلقة بإعادة هيكلة ركيزة السلام والأمن، وهو ما أوجزه الأمين العام غوتيريش الآن، تلبي أكبر شاغلين يساوران الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام. فقيام الإدارة ذاتها بتنظيم كل من عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة الكبيرة في الميدان على حد سواء سيمكّن من تنفيذ الاستجابات الخاصة بكل حالة، بحيث تتوافق مع الانتقال السلس للسياقات المتطورة. والهيكل التشغيلي السياسي الواحد في إطار الأمناء العامين المساعدين على الصعيد الاقليمي، الذي من شأنه أن يربط هاتين الإدارتين المعاد تشكيلهما، لن يقتصر على التغلب على الازدواجية والتنافس فحسب، بل سيكفل تصميم عمليات السلام وإدارتها ضمن السياق الإقليمي في تشاور وثيق مع المنظمات الإقليمية ذات الصلة. وذكر تقريرنا أن التحولات الأساسية التي أجملناها لن تتحقق بدون إعادة الهيكلة. وينبغي من ثمّ لهذا الإصلاح المقترح أن يحظى بالترحيب الحار.

ولقد كان المجلس معنياً بإجراء استعراضات لفرادى عمليات حفظ السلام المضطلع بها، وأوصى تقريرنا ذاته بإجراء استعراض للبعثات التي طال أمدها بغية تقييم فعاليتها. وتناولنا أوجه قصور الأمانة العامة في مجالات السياسات والتحليل وعمليات وضع الاستراتيجيات، وشددنا على الحاجة إلى إيجاد قدرات أساسية للتحليل والتقييم الاستراتيجيين، بما في ذلك تخطيط واستعراض عمليات السلام. كما أوصينا بإجراء تقييمات مستقلة لعمليات السلام عندما تتخذ القرارات الرئيسية. وقيام الأمين العام بإنشاء وحدة التخطيط الاستراتيجي والرصد في إطار مكتبه التنفيذي هو بالتحديد الإصلاح المطلوب لكفالة إجراء التخطيط والاستعراضات على نحو أفضل – مع عنصر مستقل على ما آمل.

وقرارات المجلس بإنشاء عمليات لحفظ السلام على أساس التخطيط والاستعراضات هذه ينبغي أن تبيّن دوماً أولوية الشأن السياسي، وآمل أن يكون المجلس أقوى في إصراره على الاستراتيجيات السياسية وتوفير الدعم لها، وهي الاستراتيجيات التي تسعى عمليات السلام إلى تحقيقها. وفي حين أن بعض الاستعراضات قد تؤدي إلى خفض الموارد على النحو الواجب، أود أن أذكّر المجلس بأن كلاً من تقرير الإبراهيمي (S/2000/809) وتقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى شدّد على أن الولايات، والموارد، والتوقعات، والقدرات يجب أن تتواءم إذا أريد لعمليات السلام ألاّ تبوء بالفشل.

ويسرني أن ألفت، بحضور الأمين العام غوتيريش والرئيس محمد، إلى التشديد الذي أولاه تقريرنا للشراكات مع المنظمات الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي، وأن أرحب ترحيبا حارا بتوقيعهما في نيسان/أبريل على الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن. وأكرر هنا اليوم دعم الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام لتوفير التمويل المرن والمستدام والممكن التنبؤ به لعمليات الاتحاد الأفريقي للسلام التي يأذن بها المجلس، ولاستخدام الأنصبة المقررة من جانب الأمم المتحدة على أساس كل حالة على حدة. وأؤكد أيضا إيماننا بأهمية المكاتب الإقليمية التابعة للأمم المتحدة باعتبارها منصات متقدمة لمنع نشوب الصراعات في شراكة مع الجهات الفاعلة الإقليمية، وخير مثال على ذلك هي الجهود التي بذلت بنجاح في أوائل هذا العام لتسوية الأزمة في غامبيا.

وعندما قام الفريق المستقل الرفيع المستوى بالدفاع عن التحول إلى الإدارة ذات التركيز على الميدان، فهو عمد إلى عرض الاحتياجات المحددة ميدانياً. ونحن نعلم أن الأمين العام، الآتي إلى المقر من وكالة تعمل في الميدان، يعتزم تماماً لمقترحاته المتعلقة بالإصلاح الإداري أن توفر السلطة لأولئك الذين يقدّمون الخدمات في الميدان، والتعجيل بتقديم هذه الخدمات وعملية التوظيف. ومن منظور الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام، فإن كلاً من التغييرات في الإدارة والسياسة، والدعم التشغيلي المقترح توفيره للمقر والميدان على حد سواء عن طريق إدارة واحدة، يجب تقييمهما بدقة لجهة تأثيرهما في الميدان. ونحن نحث الدول الأعضاء على اتخاذ القرارات اللازمة لتوفير الدعم الكامل لعمل من هذا القبيل.

والدعوة التي يطلقها الفريق المستقل الرفيع المستوى إلى التحول الضروري نحو عمليات السلام التي تكون أكثر تمحورا حول الناس تحظى بالتأييد على نطاق واسع، وينبغي اتخاذها على محمل الجد من قبل قيادة كل عملية من عمليات السلام. ومما يتصف بأهمية بالغة بالنسبة إلى المصداقية الأخلاقية لعملية السلام هو اتخاذ إجراءات فعالة لمنع حدوث الاستغلال والاعتداء الجنسيين. وكان الأمين العام قد أظهر القيادة المطلوبة في هذا الشأن ومضى إلى أبعد من التوصيات التي قدمناها في عام ٢٠١٥. وإننا نحث الدول الأعضاء على الدخول في التعاقدات التي يقترحها.

وختاماً، بعد ٤٠ عاماً – عندما أتيت لأول مرة إلى هذا المجلس وكنت في الخامسة والعشرين من عمري وأصغر شخص في هذه القاعة – أصبحت اليوم الأكبر سنّاً فيها على ما يبدو – حيث بدأت عملي مؤمناً إيمان الأبرياء والحالمين بوعود الأمم المتحدة وإمكاناتها المتاحة، وشاهدت الأفضل – عندما ارتقت إلى مستوى تطلعات الشعوب التي توفر الحماية لها – ولكنني شاهدت أيضاً جوانب الفشل الذريع على جبهات أخرى. لقد عملت مع موظفي الأمم المتحدة في بلدي وفي مناطق نائية حيث كان على الموظفين الميدانيين المتفانين أن يتحملوا عدم مبالاة المقر، وكان مبعوثوه يأتون إلينا عندما كنت أعمل في الميدان من أجل تقييم البعثة، مع بقاء الأمور على حالها. إنّ بإمكان الأمم المتحدة أن تفعل ما هو أفضل. وبإمكان المجلس

أن يفعل ما هو أفضل. وإنني على ثقة بأن المناقشة الجارية اليوم ستكون خطوة كبيرة على الطريق المؤدي إلى التحسينات التي أشار إليها الفريق الرفيع المستوى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد أورتا – راموس على إحاطته الإعلامية.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2017/781، التي تتضمن نص مشروع قرار من تقديم الاتحاد الروسي، إثيوبيا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، ألمانيا، إندونيسيا، أوروغواي، أوغندا، أوكرانيا، إيطاليا، بلجيكا، بلغاريا، بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، بيرو، تايلند، تركيا، تونس، الجبل الأسود، الجزائر، الجمهورية التشيكية، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية كوريا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، جنوب أفريقيا، جيبوتي، الدانمرك، رواندا، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، السنغال، السويد، سويسرا، شيلي، صربيا، الصين، فرنسا، فنلندا، فييت نام، كازاخستان، كرواتيا، كمبوديا، كندا، كوستاريكا، كينيا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، مصر، المغرب، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج، نيبال، نيجيريا، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه.

أطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وأوروغواي، وأوكرانيا، وإيطاليا، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، والسنغال، والسويد، والصين، وفرنسا، وكازاخستان، ومصر، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نال مشروع القرار ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٣٧٨ (٢٠١٧).

أدلي الآن ببيان بصفتي رئيس وزراء إثيوبيا.

أود أن أبدأ بالإعراب عن تقديري للأمين العام غوتيريش على ملاحظاته وعلى جهوده الرامية إلى تعزيز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. كما نشكر رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيد موسى فكي محمد، على حضوره معنا اليوم وعلى التزامه بتعزيز الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. كما نشعر بالامتنان للرئيس جوزيه راموس – هورتا على حضوره معنا وعلى إحاطته الإعلامية الثاقبة بشأن الشوط الذي قطعناه على صعيد إصلاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بعد عامين من تقديم الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام الذي اجتمع تحت رئاسته لتقريره (انظر S/2015/446).

وترحب إثيوبيا باتخاذ القرار ٢٣٧٨ (٢٠١٧) بالإجماع، ونشكر جميع أعضاء مجلس الأمن على مدخلاتهم وإسهاماتهم أثناء المفاوضات. كما نشكر جميع الأعضاء الذين شاركوا في تقديم مشروع القرار، وهو ما يدل على التزامهم بتعزيز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بوصفها إحدى الأدوات الهامة لتعزيز وصون السلام والأمن الدوليين.

إن اتخاذ هذا القرار الهام يكتسي أهمية خاصة بالنسبة لإثيوبيا بوصفها أحد البلدان الرئيسية المساهمة بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وكانت وحداتنا من بين حفظة السلام الذين انتشروا في الأيام الأولى لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. كما كانوا من بين حفظة السلام الذين انتشروا في الكونغو لتحقيق الاستقرار في ذلك البلد في الأيام

الأولى لاستقلاله. كما قام حفظة السلام الإثيوبيون بدور مهم في أعقاب الإبادة الجماعية في رواندا والحرب الأهلية في ليبريا. ويخدم أكثر من ٠٠٠ ٨ من حفظة السلام الإثيوبيين حاليا في صفوف ذوي الخوذ الزرق في دارفور وأبيي وجنوب السودان. وتفخر إثيوبيا بدورها الهام في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويسرنا اليوم أننا أسهمنا إسهاما متواضعا في الدفع قدما بإصلاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من خلال اقتراح القرار الذي اتخذناه للتو.

نجتمع هنا اليوم بعد عامين من إجراء استعراضات رئيسية ركزت على هيكل الأمم المتحدة للسلام والأمن، وكذلك بعد عامين من انعقاد مؤتمر قمة القادة بشأن حفظ السلام. ولذلك، يحدونا الأمل في أن تتيح هذه المناقشة لنا فرصة للتفكير في الشوط الذي قطعناه في تنفيذ إصلاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ولرسم الطريق إلى الأمام. ويسرني أن أسلط الضوء على أربع نقاط في هذا الصدد.

أولا، نعتقد أن المجلس يضطلع بدور رئيسي في تعزيز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، إذ أن الولايات الصادرة عنه تأذن بنشر البعثات. ولذلك، فإن قيام المجلس بدوره المطلوب في تنفيذ ومتابعة إصلاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وفقا للولايات والإجراءات القائمة، أمر في غاية الأهمية. ونرحب بقرار المجلس اليوم تكليف فريقه العامل المعني بعمليات حفظ السلام بمهمة استعراض مبادرات الإصلاح بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء الأخرى، بما في ذلك البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة والبلدان المضيفة.

ثانيا، على الرغم من الأهمية الكبيرة لإصلاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فإن المجلس لم يعقد أي مناقشة مكرسة لمناقشة هذه المسألة بصورة شاملة لتقييم التقدم المحرز. وهذا هو السبب في أننا نرحب بقرار عقد هذه المناقشة السنوية على أساس إحاطة إعلامية سنوية شاملة يقدمها الأمين العام. ومن الضروري أيضا إجراء المناقشة في هذا الوقت من السنة، الذي يجتمع فيه قادة العالم في نيويورك لافتتاح الدورة السنوية للجمعية العامة بغية إبقاء إصلاح عمليات حفظ السلام في صدارة جدول الأعمال.

ثالثا، نعلم جميعا أن البيئة التي يعمل فيها الكثيرون من حفظة السلام قد تغيرت بصورة هائلة، ولكن حفظة السلام ليسوا مجهزين بالقدرات الضرورية للاضطلاع بولاياتهم وحماية المدنيين مع كفالة سلامتهم وأمنهم الشخصيين في الوقت نفسه. ولهذا السبب، جرى قبل سنتين قطع عدد من الالتزامات والتعهدات بمعالجة هذه المسألة. ونحن نرحب بالمعلومات المستكملة التي قدمها الأمين العام إلى مجلس الأمن كجزء من هذه الإحاطة الإعلامية الشاملة بشأن الجهود المتواصلة المبذولة لسد الثغرات القائمة على صعيد تشكيل القوات والقدرات والجوانب الأخرى ذات الصلة اللازمة في سياق حفظ السلام من أجل التصدي بفعالية وعلى نحو ملائم لتحديات السلام والأمن.

رابعا، إننا نقدر مبادرة الأمين العام الرامية إلى إصلاح هيكل الأمم المتحدة للسلام والأمن، سواء في الأمانة العامة أو في الميدان. ومن الأهمية بمكان أن يوجه المجلس رسالة سياسية إلى الأمين العام للترحيب بجهوده الإصلاحية. ونعتقد أن تواصله المستمر مع المجلس ومختلف اللجان الحكومية الدولية في الجمعية العامة سيكون مهما للغاية في دفع عملية الإصلاح إلى الأمام.

أخيرا وليس آخرا، يندرج تعزيز الشراكات العالمية والإقليمية ضمن أهم ركائز إصلاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ففي ضوء الديناميات الأمنية العالمية الراهنة، لا يمكن للأمم المتحدة التصدي لتحديات السلام والأمن الجديدة والناشئة وحدها. وتمثل إقامة شراكات فعالة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الإجراء الأكثر معقولية ومنطقية. وهذا أمر قد سبق الاعتراف به تماما، ولكن ما يهم في هذه المرحلة هو اتخاذ خطوات عملية في هذا الاتجاه بروح الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال تقاسم الأعباء.

ولنكن صريحين: هناك عجز كبير بشأن هذه المسألة وقد حان الوقت للاعتراف بصورة جادة ومجدية بمساهمات وتضحيات حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة وأولئك الذين جرى نشرهم بإذن من مجلس الأمن. ومما يثلج الصدر أن نلاحظ أن المجلس قد أعرب عن عزمه على مواصلة النظر في الخطوات العملية التي يمكن اتخاذها وفي الشروط اللازمة لإنشاء الآليات التي يمكن عن طريقها توفير تمويل جزئي، من خلال الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة على أساس كل حالة على حدة، لعمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي الصادر بها إذن من مجلس الأمن بموجب السلطة المخولة له في إطار الفصل الثامن من الميثاق.

لقد كان هناك أمل ورجاء في أن يذهب المجلس إلى أبعد من ذلك. وما أخبرنا به الرئيس موسى فكي محمد للتو اليوم يلخص المشاعر السائدة في أفريقيا بشأن هذه المسألة الهامة. ومع ذلك، فإننا نفهم الديناميات في المجلس وسنواصل العمل مع الأعضاء من أجل إحراز تقدم بشأن هذه المسألة، مع الاستفادة مما تم الاتفاق عليه اليوم. ونعتقد أن ذلك ليس من باب العدل وحسن التصرف فحسب؛ بل إنه أيضا يصب في مصلحة أمننا الجماعي.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أدعو الآن فخامة السيد ماكي سال، رئيس جمهورية السنغال، إلى أخذ الكلمة.

الرئيس سال (تكلم بالفرنسية): أود حقا أن أشكركم سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة بشأن تنفيذ توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام.

كثيرا ما يتم نشر بعثات حفظ السلام في بيئات عدائية، حيث تستهدف الجماعات المسلحة والمتطرفة قوات حفظ السلام التابعة لنا، ناهيك عن عدم تعاون بعض البلدان المضيفة. وفي كثير من الأحيان، تتجاوز البعثات الحالية الإطار الأمني الصارم لحفظ السلام، وتضطلع بمهام مثل تقديم المساعدات الاقتصادية والإنسانية وحماية حقوق الإنسان وتقديم المساعدة إلى المشردين، بل وإدارة شؤون اللاجئين داخل تلك البلدان. وتدعو التوصيات الواردة في تقرير الفريق الرفيع المستوى (انظر S/2015/446)، وكذلك التوصيات الواردة في التقرير اللاحق للأمين العام (S/2015/682)، إلى اتخاذ تدابير جريئة، من شأن تنفيذها بفعالية السماح لعمليات حفظ السلام بدخول مرحلة جديدة في إنجاز مهامها. وأود أن أهنئ الأمين العام أنطونيو غوتيريش على تصميمه القوي على النهوض بخطة إصلاح عمليات حفظ السلام.

أود الآن أن أركز على العلاقات بين أصحاب المصلحة. وأعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يعزز تعاونه مع البلدان المجاورة لمناطق النزاعات، وكذلك مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وبالتحديد مع الاتحاد الأفريقي. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، يُنتظر أن تساعد المشاورات المشتركة السنوية الحادية عشرة بين مجلس الأمن، ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، التي عُقدت في أديس أبابا يومي ٧ و ٨ أيلول/سبتمبر، في زيادة تسخير فوائد دينامية التعاون تلك. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي أن تستند صياغة ولايات العمليات، من الآن فصاعدا، إلى معلومات موضوعية وكاملة. وقبل نشر أي قوات، يجب علينا أولا إجراء تقييم صريح وواضح للاحتياجات، لا سيما فيما يتعلق بالموارد والمعدات.

وأود أن أركز على مثال بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، التي نعرفها جميعا. إنها حاليا أخطر بعثات الأمم المتحدة من حيث عدد الوفيات في صفوف أفرادها، حيث يُقتل حفظة السلام فيها طوال العام. ولنتخيل كيف سيكون حال تلك البعثة من دون وجود القوات الفرنسية المنتشرة في إطار عملية بارخان والتي تولت المسؤولية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. ورغم وجود ١٠ ٠٠٠ فرد من ذوي

الخوذ الزرق في مالي، ما زال جنودنا يواجهون اليوم ظروفا غير آمنة. وكثيرا ما دعت بلدان الساحل الاتحاد الأفريقي إلى تعزيز الولاية وجعلها أكثر قوة، وبالتالي، تزويد القوات التابعة للأمم المتحدة بالمعدات وتوضيح مهمتها على النحو المطلوب. وكما نعلم، فإن المسألة لا تتعلق دائما بصون السلام لأنه يتعين علينا في بعض الأحيان فرض السلام لإنقاذ الأرواح. ولا يمكننا القيام بذلك ضد قوات معادية مجهزة تجهيزا جيدا. ومن ثم، يجب أن يتطور طابع ولايات حفظ السلام لتفادي إنفاق مبالغ لا حصر لها دون تحقيق نتائج فعالة، كما سمعنا توا من رئيس الفريق.

وتتمثل مسألة رئيسية أخرى يجب على مجلس الأمن تناولها في تعزيز المناقشات الثلاثية بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة من أجل تعزيز روح الشراكة والتعاون والثقة المتبادلة. وفيما يتعلق بالمكاتب الإقليمية، أعتقد أن رئيس الفريق محق في القول بأنه ينبغي إعطاء الأولوية للدبلوماسية الوقائية. ولذلك، يجب أن نعزز كفاءة الممثلين الخاصين للأمين العام. وفي رأيي، فإنهم ينبغي أن يكونوا أشخاصا محترمين قادرين على التحدث مباشرة مع رؤساء الدول في المنطقة المعنية. وأيا كان الحال، فإنه يتعين علينا التفكير في هذه المسألة. وفي الواقع، إنني لا أعتقد أن الأمر يتعلق ببساطة بالمسؤولين في الأمم المتحدة، ولكن أيضا بوجود أشخاص يمكنهم التأثير على رؤساء الدول، نظرا لأن رؤساء الدول هم الذين بوسعهم أن يحملوا المسؤولين في دولهم على القيام بما هو مطلوب.

وساهمت السنغال، بصفتها رئيس الفريق العامل المعني بعمليات السلام، في القيام بتنفيذ توصيات تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام، وذلك بتنظيم مناقشات مواضيعية لدعم حوار أصحاب المصلحة. وبالمثل، بادرت السنغال، بالمشاركة مع الولايات المتحدة الأمريكية، بتقديم القرار ٢٣٢٠ (٢٠١٦) بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، والذي أطلق عملية تشاور بين المنظمتين لتحديد الطرائق والآليات الكفيلة بالإدارة الفعالة للمسألة .

أخيرا، أود أن أؤكد مجددا التزام السنغال ببعثات حفظ السلام. وتجدر الإشادة بأن مجلس الأمن قد احتفى، من خلال القرار ٢١٥٤ (٢٠١٤)، بالوجود السنغالي باستحداث ”وسام النقيب امباي ديانج للشجاعة المنقطعة النظير“ في ٨ أيار/مايو ٢٠١٤ لتكريم العسكريين وأفراد الشرطة والمدنيين التابعين للأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بالمنظمة الذين يتعرضون لخطر بالغ، خدمة للإنسانية وللأمم المتحدة.

وتعتمد حرفية قواتنا أيضا على قدرتها على الامتناع عن أي عمل من أعمال سوء السلوك التي يمكن أن تشوه صورة الأمم المتحدة وسمعتها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدعو الآن فخامة السيد عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية، إلى أخذ الكلمة.

الرئيس السيسي: صاحب المعالي هيلي ماريام دسالين، رئيس وزراء دولة إثيوبيا ورئيس مجلس الأمن، السادة أصحاب الفخامة رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في مجلس الأمن، السادة الحضور، إنه لمن دواعي سروري أن أشارك اليوم في أعمال جلسة مجلس الأمن حول عمليات حفظ السلام، والتي تنعقد بمبادرة مقدرة من إثيوبيا. وأود بداية أن أرحب باتخاذ القرار ٢٣٧٨ (٢٠١٧) بشأن مسألة إصلاح عمليات حفظ السلام، والذي يعد خطوة في الاتجاه الصحيح لتعزيز منظومة السلم والأمن الخاصة بالأمم المتحدة.

لقد كانت مصر من أوائل الدول الداعمة لعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، بدءاً بمشاركتها في أول مهمة حفظ سلام متعددة الأبعاد في الكونغو عام ١٩٦٠، وانتهاءً بكونها سابع أكبر الدول مساهمة بقوات في مهام حفظ السلام الأممية حالياً. وقد وصل عدد البعثات التي شاركت فيها مصر إلى ٣٧ بعثة أممية، بإجمالي قوات تجاوز ٣٠ ألف فرد منذ بداية مشاركتنا في عمليات حفظ السلام، في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا.

وطوال هذه العقود، لم تحجم مصر عن المشاركة في أصعب مهام الأمم المتحدة وأكثرها خطورة، وأولت الاهتمام الواجب بالتدريب والتأكد من أعلى مستويات الجاهزية والكفاءة، وضربت مثلاً يحتذى به في السلوك والانضباط وعدم التسامح مع أي تجاوز وساهمت في بناء القدرات الإقليمية لحفظ السلام، لا سيما الأفريقية والعربية.

إننا اليوم، وإذ نرحب بالقرار المتعلق بإصلاح عمليات حفظ السلام، فإننا نتطلع لأن يكون هذا القرار خطوة على طريق الإصلاح الحالي الذي تقوم به المنظمة، مع التركيز على معالجة أوجه القصور العملياتي والفني، وذلك سعياً للتوصل إلى رؤية متكاملة لسبل منع النزاع واستدامة السلام وتطوير دور حفظ السلام في تحقيق تلك الرؤية، وآليات صنع القرار اللازمة لذلك.

وفي هذا الصدد، أود أن أطرح النقاط التالية:

أولا، مع التسليم بأهمية حفظ السلام كأحد أهم أدوات المجتمع الدولي لصون السلم والأمن الدوليين، يجب ألا يكون هو الأداة الوحيدة لتحقيق هذا الغرض. فحفظ السلام ليس بديلا عن الجهود الدبلوماسية الوقائية أو الوساطة أو بناء السلام أو غيرها من الأدوات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية الرامية إلى علاج جذور المشكلات ورأب الصدع الاجتماعي. وبالمثل، فإن حفظ السلام لا يمكن أن يكون هو رد الفعل المبدئي لكل أزمة.

وفي هذا الإطار، فقد حرصت مصر خلال الأعوام الثلاثة الماضية على الدعوة إلى تبني مقاربة استراتيجية جديدة تتعامل مع عمليات حفظ السلام في إطار مفهوم يتضمن خطط عمل سياسية وبرنامجية وعملياتية متكاملة، بحيث تُعدل ولايات عمليات حفظ السلام بصورة مستمرة استجابة للمتغيرات السياسية والميدانية، الأمر الذي يتفق، إلى حد بعيد، مع مواقف العديد من دول العالم وكذا مع رؤية الأمين العام، الذي لا تفوتني الفرصة هنا للإشادة بجهوده في تفعيل أدوات الأمانة العامة وترشيد دورها السياسي، وهو ما يستحق الدعم والتأييد.

إن مصر ترى أن مثل هذه المقاربة أصبحت ضرورة في ضوء التحديات الجسيمة المرتبطة بالنزاعات المسلحة وما تخلفه من إضعاف للمؤسسات الوطنية وتقليص لقدرة الدولة على توفير الخدمات الأساسية وتمزيق للنسيج الاجتماعي، وكذا في ضوء التشابك بين النزاعات وتهديدات الإرهاب والجريمة المنظمة وغيرها من التهديدات والتحديات للسلم والأمن الدوليين.

ثانيا، ترتبط بما سبق دعوة مصر المجتمع الدولي إلى إعطاء الأولوية دوما لجهود تسوية النزاعات وتقديمها على منهج إدارة النزاع، والذي نتج عنه تجميد النزاعات واستمرار بعضها لعقود دون أفق سياسي للحل، كما نشهد، للأسف الشديد، في منطقتنا العربية وقارتنا الأفريقية، وهي النزاعات التي سرعان ما تتأجج تحت وطأة الأسباب السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي أدت لاشتعالها. وفي هذا السياق، أضم صوتي إلى استعراضات هيكل الأمم المتحدة للسلام والأمن لعام ٢٠١٥، والتي أجمعت على ضرورة إيلاء الأولوية للجهود السياسية واعتبار ذلك أساسا لمهام الأمم المتحدة المختلفة سواء كانت مهام حفظ السلام أو المهام السياسية الخاصة.

ثالثا، مع أهمية الدور الذي تقوم به قوات الأمم المتحدة، فإن دورها لا يجب أن يكون بديلا عن دور الحكومات أو مؤسسات الدول المستضيفة، كما لا يجب السعي إلى فرض وصاية عليها إنما يجب العمل على توفير بيئة أمنية وسياسية حاضنة لتعزيز الملكية الوطنية لجهود المصالحة وبناء السلام بما يعكس أولويات تلك الدول والمجتمعات. وأود هنا تأكيد أهمية عدم فرض أنماط أو قوالب أو نظم سياسية معينة على الدول التي تشهد نزاعات وإيلاء الاهتمام اللازم لمراعاة خصوصياتها السياسية والثقافية والاجتماعية، بما يضمن إنجاح جهود حفظ السلام والأمن وبناء السلام.

كما أود الإشارة إلى أن المسؤولية عن حماية المدنيين، والدور المحوري الذي تقوم به قوات حفظ السلام في هذا الإطار، يجب ألا يفتئت على المسؤولية الأساسية التي تقع على عاتق الدولة المضيفة في حماية مواطنيها، بل يجب أن يقترن بتطوير وتوسيع مفهوم الحماية للتركيز على بناء قدرات الدول والمجتمعات المضيفة بحيث يعكس خصوصياتها وأولوياتها.

رابعا، دعوني أكون أكثر صراحة بأن استئثار بعض الدول بصياغة ولايات مهام حفظ السلام مع عدم المراعاة الكاملة لمشاغل واهتمامات الدول المساهمة بقوات هو أمر لا يساعد على نجاح تلك المهام، بل قد لا يكون عمليا في التنفيذ لما ينتج عنه، في العديد من الأحيان، من افتقاد للفهم المشترك بين مجلس الأمن والأمانة العامة للأمم المتحدة والدول المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام. لذا، فإني أدعو إلى إنشاء آلية تشاورية مؤسسية فعالة بين تلك الأطراف الثلاثة، وهي الدولة الرئيسية المساهمة بقوات وأعضاء مجلس الأمن والأمانة العامة للأمم المتحدة، تمكنهم من التشاور في كافة مراحل تطوير وتجديد ومراجعة ولايات بعثات الأمم المتحدة.

وأخيرا، مما لا شك فيه أن المسؤولية الأساسية عن حفظ السلم والأمن الدوليين تقع على مجلس الأمن، إلا أن من المؤكد أيضا أن هناك دورا هاما وحيويا للمنظمات الإقليمية الموجودة في مناطق النزاع، وهو دور أرساه ميثاق الأمم المتحدة في فصله الثامن. وأود هنا أن أشير تحديدا إلى الاتحاد الأفريقي الذي تقدم شراكته الناجحة مع الأمم المتحدة نموذجا يحتذى به، خاصة في مهام حفظ السلام التي قادها الاتحاد الأفريقي لتثبيت الأوضاع ثم انتقلت إلى الأمم المتحدة أو العمليات الهجين التي تنفذها المنظمتان سويا، لا سيما وقد بات لهيكل السلم والأمن الأفريقي دوره المحوري في تسوية النزاعات في القارة، وليس فقط إدارتها.

ويمكن لهذا التعاون أن يتم تعزيزه والبناء على الميزات النسبية المتوفرة للمنظمة الأممية والاتحاد الأفريقي، في وقت تسعى فيه الأمم المتحدة إلى الاستغلال الأمثل لمواردها. وأذكِّر هنا بأهمية تفعيل اتفاقية تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي الموقعة في شهر نيسان/أبريل الماضي.

وبالإضافة إلى ذلك، يجب على الأمم المتحدة الالتفات للمنظمات الإقليمية الأخرى والإسهام في رفع كفاءتها وتعزيز خبراتها بما يمكنها من التعامل مع النزاعات الإقليمية وتنمية قدراتها في مجالات الإنذار المبكر والوساطة، وإذا ما دعت الحاجة، إلى التعاون معها في نشر مراقبين ومهام لحفظ السلام. ويحضرني هنا تحديدا جامعة الدول العربية التي يمكن أن يكون لها دور فاعل إقليميا في الوطن العربي.

أود في الختام التأكيد مجددا على مواصلة مصر القيام بدورها الإقليمي والدولي وبذل كافة الجهود للقضاء على تحديات السلم والأمن الدوليين وإرساء السلام والاستقرار، بما في ذلك من خلال مشاركتها النشطة في المنظمات الدولية والإقليمية واستمرار الارتقاء بمساهماتها في عمليات حفظ السلام كأحد أكبر البلدان المساهمة بقوات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدعو الآن فخامة السيد بيترو بوروشينكو، رئيس أوكرانيا، إلى أخذ الكلمة.

الرئيس بوروشينكو (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أشكركم، السيد الرئيس، على جعل هذه القمة أمرا ممكنا. لعله من باب الإنصاف أن تنعقد هذه الجلسة الهامة أثناء رئاسة إثيوبيا لمجلس الأمن – وهي دولة ذات سجل ممتاز في مجال حفظ السلام.

ومما لا شك في صحته – حتى لمجاري سرعة عالم لا يمكن التنبؤ به – أن ثمة حاجة ماسة إلى إصلاح مسعى الأمم المتحدة لحفظ السلام، وهو ما ينطبق على منظومة الأمم المتحدة بأسرها. ولهذا السبب، فقد آن الأوان لتقييم الحالة الراهنة وجهود الإصلاح الجارية وآفاق عمليات الأمم المتحدة لحفظ

السلام. وآمل مخلصا أن تسهم هذه المناقشة، إلى جانب القرار ٢٣٧٨ (٢٠١٧) الذي اتخذناه للتو، والذي شاركت أوكرانيا في تقديمه، في هذا العمل الحيوي.

ولا بد لي من أن أعترف بأن العالم يصبح أقل أمنا بصورة مطردة منذ آخر مناقشة بشأن هذه المسألة خلال مؤتمر قمة القادة بشأن حفظ السلام في عام ٢٠١٥. فالحرب والعدوان ينتشران، بينما يتراجع السلام والنوايا الحسنة. ولا يسع منظمتنا، التي أنشئت لضمان السلام والاستقرار في العالم، أن تقف متفرجة. بل يجب عليها أن تكون استباقية، على النحو المبين في استعراضات قدرات الأمم المتحدة في مجالي حفظ السلام وبناء السلام، التي يظل تنفيذها للأسف دون المستوى المطلوب في الممارسة العملية. وفي ضوء ذلك، نرحب بجهود الأمين العام لوضع وتنفيذ جدول أعمال قوي وشامل لإصلاح الأمم المتحدة، يركز عن حق على تعزيز هيكل الأمم المتحدة للسلام والأمن، وندعم هذه الجهود. وإنني أرى عددا من العناصر الأساسية للنجاح في هذا الصدد.

الأول هو قيام الأمين العام بدور استباقي حقا في الاضطلاع بمسؤولياته على النحو المنصوص عليه في المادة ٩٩ من ميثاق الأمم المتحدة.

ولا يقل أهمية عن ذلك مهمة حماية المدنيين، التي تطورت لتصبح جزءا لا يتجزأ من عمليات حفظ السلام.

وينبغي أيضا إيلاء الاهتمام الواجب إلى تأمين التمويل المناسب وما يكفي من القدرات، بما في ذلك أصول الطيران والاستخبارات المتطورة والتكنولوجيات الحديثة. فالانتقال من عمليات حفظ السلام التقليدية إلى حفظ سلام فعال من حيث التكلفة وذكي أمر قد طال انتظاره.

وأخيرا، وليس آخرا، أثني على مبادرة الأمين العام للقضاء على آفة الاستغلال والانتهاك الجنسيين، التي لا تزال تغطي على إنجازات الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام.

وإذ أن أوكرانيا دولة عضو مسؤولة، فإنها وقعت مع الأمين العام على الاتفاق/العقد ذي الصلة. ونحن نتطلع إلى تنفيذه المبكر في جميع عمليات الأمم المتحدة.

وأنا فخور بأن أوكرانيا كانت شريكا قويا لهذه المنظمة في أنشطة حفظ السلام طيلة سنوات عديدة. فقد شاركت قوات الخوذ الزرق الأوكرانية في عمليات الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم. وفي كثير من الحالات، قامت بدور أساسي في التوصل إلى السلام من البلقان إلى أفريقيا. ومشاركة أوكرانيا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لم تتوقف حتى في ذروة الهجوم المسلح على بلدي من جانب الاتحاد الروسي. ولكننا اليوم بحاجة إلى ذراع الأمم المتحدة لحفظ السلام أيضا. وكما تعلمون جيدا، فإن روسيا شنت في عام ٢٠١٤ عدوانا مسلحا على أوكرانيا واحتلت جزءا من أراضينا. ومقولة روسيا أننا ”غير موجودين هناك“ لا أساس لها. وهناك حقائق لا يمكن إنكارها بأن روسيا تقود عمليات إرهابية في دونباس وتراقبها وترعاها. وهذا دليل آخر: هذه هي بطاقات هوية ضباط وجنود روس، بعضهم في السجون الأوكرانية لاحتلالهم غير الشرعي للأراضي الأوكرانية.

وقد كلف العدوان الروسي لثلاث سنوات طويلة أوكرانيا أكثر من ١٠ ٠٠٠ من القتلى وحوالي ٢٥ ٠٠٠ من الجرحى ونحو ١,٨ مليون من المشردين داخليا. ولاستعادة السلام في بلدي، في ربيع عام ٢٠١٥، طلبت رسميا إلى رئيس مجلس الأمن الشروع في الإجراء الملائم لنشر عملية للأمم المتحدة لحفظ السلام في أوكرانيا. ومنذ ذلك الحين، ازداد ذلك الطلب إلحاحا. فالحالة لا تتحسن في منطقة دونباس، على الرغم من المبادرات المتكررة لوقف إطلاق النار. والناس العاديون لا يزالون يعانون، إذ سجلت بعثة حقوق الإنسان في أوكرانيا سقوط ١٦٩ من الضحايا المدنيين البعثة في سياق النزاع في أوكرانيا في الفترة من منتصف أيار/مايو إلى آب/أغسطس ٢٠١٧، مما خلف ٢٦

قتيلا و ١٣٥ من المصابين. فلتفكروا في هذا العدد، وهذا يقع في القرن الحادي والعشرين في قلب أوروبا. فحق الناس في الحياة والحرية وحرية الكلام لا يزال يُنتهك بشكل يومي. ويمكن أن يُقتلوا لأنهم يذهبون إلى كنيسة أخرى، أو يتكلمون لغة أخرى أو لمجرد التعبير عن رأي مخالف. وإذا كانت مأساة من هذا الحجم لا تبرر وجودا للأمم المتحدة لحفظ السلام، فماذا سيبرره؟

وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد مجددا طلبي إلى المجلس لنشر حفظة السلام في دونباس. وينبغي أن مضي قدما على هذا المسار، فخير البر عاجله. ولذلك فإنني أرحب ببدء عمليات تبادل الآراء بين أعضاء المجلس بشأن سبل المضي قدما. وأوكرانيا مستعدة للمشاركة بصورة بناءة. وفي الوقت نفسه، لا بد لي من التأكيد مجددا على أن الطريق إلى تحقيق الكفاءة في حفظ السلام – والتوصل إلى تسوية في نهاية المطاف – هو عبر الانسحاب غير المشروط لجميع الأفراد العسكريين الأجانب بأسلحتهم ومعداتهم من أوكرانيا.

وعلاوة على ذلك، ينبغي فرض مراقبة دولية موثوقة على الجزء غير الخاضع للرقابة مؤقتا في أوكرانيا، وينبغي تأمين الحدود الأوكرانية – الروسية. وهذا أمر مهم إذ لا يمكن النجاح في إحلال السلام في دونباس بدون منع القوات والأسلحة والمعدات الروسية والمرتزقة من الاستمرار في التسلل إلى منطقة دونباس.

ونشر عملية للأمم المتحدة لحفظ السلام ينبغي أن يؤدي إلى استعادة العدالة بدلا من تجميد النزاع وتعزيز الاحتلال. والعدالة هي أن تستعاد سيادة أوكرانيا على إقليمها. والعدالة هي التأكد من أنه ما من أحد يمكن أن يسلب أوكرانيا حريتها. وفي خضم تصميم هذه البعثة، ينبغي التقيد بجميع مبادئ الأمم المتحدة لحفظ السلام، وسنصر على ذلك طوال عملية التفاوض، مهما طال أمدها.

واسمحوا لي أيضا أن أؤكد من جديد الدعوة الموجهة إلى الأمين العام ليمارس سلطته بموجب ميثاق الأمم المتحدة ويرسل بعثة التقييم التقني إلى أوكرانيا. واستنادا إلى تحليل البعثة، فإن الخيار الممكن لإنشاء وجود سياسي وأمني للأمم المتحدة في دونباس ينبغي صياغته وعرضه لمواصلة النظر فيه من جانب مجلس الأمن. ونحن نتوقع أن تقوم هذه البعثة بتحليل وتقييم الحالة العامة في الميدان.

وفي الختام، أود أن أشدد على أن حفظ السلام يظل إحدى أكثر الأدوات فعالية لجعل عالمنا أكثر أمنا ولضمان السلام. وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أشدد على التزام أوكرانيا الثابت بمساعي الأمم المتحدة لحفظ السلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر فخامة الرئيس بوروشينكو على هذا البيان.

وأدعو الآن معالي السيد مايكل بينس، نائب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، إلى أخذ الكلمة.

السيد بينس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): ليشرفني عظيم الشرف أن أكون اليوم في مجلس الأمن في خضم الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة. ونحن نجتمع في هذه اللحظة التاريخية، أعلم أن قلوبنا جميعا مع أبناء شعب بورتوريكو وهم يواجهون إعصار ماريا وعواقبه، ومع أبناء شعب مكسيكو. والآن أيضا، بينما يسعى المسعفون والأسر إلى إنقاذ المفقودين والعثور على المصابين في خضم الزلزال الذي أزهق حتى الآن أرواح أكثر من ٢٠٠ شخص، قلوبنا وصلواتنا مع أبناء شعب بورتوريكو وأبناء شعب المكسيك ونحن بصدد هذا الاجتماع.

نحن هنا اليوم لمناقشة ما أعتقد أنه أهم مهمة للأمم المتحدة: حفظ السلام. اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى إثيوبيا على عرضها اليوم للقرار ٢٣٧٨ (٢٠١٧) بشأن إصلاح عمليات حفظ السلام. وقد تشرفت بصفتي نائب رئيس الولايات المتحدة بالتصويت مؤيدا لهذا القرار.

وكما قال الرئيس ترامب في خطابه التاريخي أمس أمام الجمعية العامة (A/72/PV.3)، مثلما أن كل واحد منا، على حد تعبيره، ينبغي دائما أن يضع بلده أولا، فإننا دائما سنضع أمريكا أولا. ولكن مثلما أتشهد على ذلك كلماته وحضورنا، فإن ”أمريكا أولا“ لا تعني ”أمريكا لوحدها“. وكما قال الرئيس، فإننا سنكون على الدوام صديقا كبيرا للعالم. وبسبب هذا الالتزام أوفدني هنا اليوم إلى مجلس الأمن لإعادة تأكيد دعوتنا إلى إجراء إصلاحات أساسية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وتصميمنا على رؤية المزيد هذه المؤسسة تقوم بالمزيد من الجهود لحفظ السلام في جميع أنحاء العالم.

ويعتقد الرئيس ترامب وأنا اعتقادا راسخا بوجوب أن تتخذ الأمم المتحدة إجراء لتعزيز كفاءة عمليات حفظ السلام لديها وزيادة فعاليتها وخضوعها للمساءلة ومصداقيتها. وقد عرضت السفيرة هيلي مبادىء الولايات المتحدة لإصلاح عمليات حفظ السلام، ونحن نعرفها جميعا. يجب على بعثات حفظ السلام أن تدعم التوصل إلى حل سياسي، وتحظى بموافقة البلد المضيف. ويجب أن تكون ولاياتها واقعية وقابلة للتنفيذ. ويجب أن تكون لدى كل بعثة استراتيجية للخروج. وعمليات الأمم لحفظ السلام يجب أن تتكيف مع التقدم والفشل. وباختصار، عندما تنجح البعثة، ينبغي ألا نمدد ولايتها؛ وعندما لا تؤدي البعثة مهامها على النحو المطلوب، ينبغي أن نعيد هيكلتها؛ وعندما تخفق البعثة باستمرار في الوفاء ولايات المجلس، ينبغي أن ننهيها.

وإننا نحث الأمم المتحدة على تحليل جميع عمليات حفظ السلام في ضوء هذه المبادئ كي تتمكن هذه البعثات بأكبر قدر من الفعالية من تعزيز السلام في جميع أنحاء العالم – ففي المقام الأول والأخير، حفظ السلام يقع في صميم مهمة الأمم المتحدة. الكلمات الأولى في من ميثاق الأمم المتحدة هي ”صون السلام الدولي“. وبالأمس فقط تحدى الرئيس ترامب هذه الهيئة الموقرة بأن تجدد تأكيد التزامها بهذا الهدف النبيل. وأنا أفعل ذلك اليوم باسم أمتنا أمام مجلس الأمن.

وقد سجل التاريخ أن الأمم المتحدة أُنشئت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، النزاع الأكثر تدميرا في تاريخ العالم. وخرجت الولايات المتحدة الأمريكية، مع حلفائنا، منتصرة. ولكن في خضم ذلك الانتصار، تعهدنا بالعمل معا لمنع الطغاة والغوغائيين من تهديد السلام الذي حققناه بتضحياتنا المشتركة. وكما قال لنا الرئيس هاري ترومان آنذاك، لم يكن كافيا، على حد تعبيره، أن نسيطر على الرجال الحمقى الذين يخططون للهيمنة على العالم، وإنما أن ننشىء مرة أخرى ”ائتلافا قويا من الأمم قائما على أسس العدالة والسلام“. وهكذا أسسنا هذه الهيئة العظيمة، الأمم المتحدة. وكان ذلك هو شعار الأمم المتحدة في القرن العشرين، ويجب أن يكون كذلك مرة أخرى في القرن الحادي والعشرين.

بيد أن الحفاظ على السلام يتطلب أكثر من مجرد حفظ السلام؛ إنه يتطلب العمل والعزم الثابت لكل بلد من البلدان الممثلة هنا اليوم. لأننا، كما أشار الرئيس ترامب بالأمس، نواجه مرة أخرى ”بأولئك الذين يهددوننا بإشاعة الفوضى والاضطرابات والرعب“، الذين يسعون إلى تقويض السيادة والازدهار والأمن – التي اعتبرها الرئيس كلها ”ركائز للسلام“.

في أوروبا الشرقية، لا تزال روسيا تمس سيادة جيرانها في سعيها إلى إعادة رسم الحدود الدولية بالقوة. وما زال الإرهاب الإسلامي المتطرف يكتنف الدول بهجمات وحشية في برشلونة وباريس ولندن. وفي الشرق الأوسط، لا تزال الدولة الراعية الرئيسية للإرهاب في العالم تنتهك روح اتفاق إيران وتزعزع استقرار المنطقة وتهدد بصفاقة أمن الدول ذات السيادة. وكما شهد العالم في الأيام القليلة الماضية، يسعى النظام المنحرف لكوريا الشمالية بلا هوادة وراء الأسلحة النووية والقذائف التسيارية، والآن، كما قال الرئيس، ”يهدد العالم بأسره بخسائر في الأرواح لا يمكن تصورها“.

إن الولايات المتحدة ممتنة لرؤية مجلس الأمن يتخذ بالإجماع القرارين ٢٣٧١ (٢٠١٧) و ٢٣٧٥ (٢٠١٧) اللذين يفرضان جزاءات جديدة صارمة على نظام كوريا الشمالية. لكن لكي نكون واضحين، فإن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تواصل استخدام الطيف الكامل للقوة الأمريكية للضغط على النظام في بيونغيانغ. وسنواصل حشد الضغط الاقتصادي والدبلوماسي – من جانبنا ومن جانب بلدان عبر العالم – للمطالبة بأن تتخلى كوريا الشمالية عن برامجها النووية والمتعلقة بالقذائف التسيارية. وكما قال الرئيس بالأمس، لدى الولايات المتحدة قوة هائلة وصبر طويل، لكن جميع الخيارات مطروحة على الطاولة. وإذا أرغمنا على الدفاع عن أنفسنا أو حلفائنا، سنفعل ذلك باستخدام قوة عسكرية فعالة وساحقة. إننا ندعو الأمم المتحدة ومجلس الأمن إلى القيام بالمزيد من أجل المحافظة على السلام – ما هو أكثر بكثير – والتصدي للتهديد الذي تمثله كوريا الشمالية.

أخيرا، لكي نحافظ على السلام بأقصى قدر من الفعالية، يجب أن يكون لهذا الجهاز مصداقية للسعي للسلام من خلال النهوض بقضية حقوق الإنسان. وليس من قبيل المصادفة أن أخطر النظم في العالم هي أيضا أسوأ منتهكي حقوق الإنسان. في كوريا الشمالية وإيران، وغيرها من النظم المستبدة، نرى حقيقة من حقائق تتجلى مرة أخرى – من يقمعون حريات شعوبهم في الداخل يقوضون السيادة والأمن في الخارج.

إن الأمم المتحدة ملزمة بموجب الميثاق، بتعزيز التعاون الدولي في مجال تعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع. كان هذا هو الغرض الذي أنشيء بموجبه مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، لكن الحقيقة هي أن مجلس حقوق الإنسان لا يستحق اسمه. وإذ ننظر في عضوية المجلس اليوم، نرى الدول التي خانت تلك المبادئ الخالدة التي تأسست عليها المنظمة. اليوم، يجتذب مجلس حقوق الإنسان، في الواقع، ويرحب بالعديد من أسوأ منتهكي حقوق الإنسان في العالم.

أخفقت أغلبية واضحة من أعضاء مجلس حقوق الإنسان في الوفاء حتى بأبسط معايير حقوق الإنسان. كوبا – نظام قمعي قمع شعبه وسجن المعارضين السياسيين على مدى أكثر من نصف قرن – عضو في مجلس حقوق الإنسان. فنزويلا – دكتاتورية تقوض الديمقراطية عند كل منعطف، تسجن المعارضين السياسيين، وإذ نتكلم الآن، تواصل سياسات تفاقم من الحرمان والفقر وتودي بحياة الأبرياء من الرجال والنساء والأطفال – عضو في مجلس حقوق الإنسان.

يجب على مجلس الأمن إصلاح عضوية مجلس حقوق الإنسان وأعماله. وفيما يتعلق بأعماله، أذكر ما حذر منه الرئيس جون ف. كيندي قبل أكثر من ٥٠ عاما – على الأمم المتحدة ألا تصبح ”منتدى لتبادل الشتائم“. ومن دواعي الأسف أن مجلس حقوق الإنسان اليوم قد أصبح ذلك تماما، وقد أصبح مجلس حقوق الإنسان منتدى لمعاداة السامية وسب إسرائيل.

إن البند ٧ من جدول أعمال المجلس يختص في الواقع إسرائيل بالمناقشة في كل اجتماع – وهو أمر يجب ألا يعاني منه أي بلد آخر. وكدليل على ذلك، اعتمد مجلس حقوق الإنسان أكثر من ٧٠ قرارا يدين إسرائيل، بينما يتجاهل إلى حد بعيد أسوأ منتهكي حقوق الإنسان في العالم. إنه، كما قال الرئيس بالأمس، ”مصدر هائل للحرج“، وندعو مجلس الأمن والمنظمة بأسرها إلى أن تتبنى على الفور إصلاحات لعضوية وممارسات مجلس حقوق الإنسان، وإنهاء تحيز المجلس الصارخ ضد حليفا العزيز، إسرائيل.

وفي ظل إدارة الرئيس ترامب، فإن الولايات المتحدة الأمريكية ملتزمة التزاما راسخا بقضية حقوق الإنسان لأننا ملتزمون بالحفاظ على السلام. الحفاظ على السلام يتطلب أكثر من مجرد حفظ السلام؛ إنه يتطلب العمل والإصلاح، كما أنه يتطلب استعدادا لتحدي الهجمات الخرقاء على الناس

الأبرياء في جميع أنحاء العالم. في هذه اللحظة، في جنوب شرق آسيا، نرى اعتداءات مفجعة على حقوق الإنسان والمدنيين الأبرياء تعرض في نهاية المطاف سيادة وأمن المنطقة بأسرها للخطر. في الأسابيع الأخيرة، شهد شعب بلدي وشعوب العالم الأوسع نطاقا مأساة كبرى في بورما، يتعرض لها شعب الروهينغيا. في الآونة الأخيرة، ردت قوات الأمن البورمية على هجمات المتشددين ضد مواقع أمنية حكومية بوحشية فظيعة وأحرقت القرى واقتلعت الروهينغيا من ديارهم. لقد صدمت مشاهد العنف وضحاياه الشعب الأمريكي والصالحين في جميع أنحاء العالم. والآن نشهد نزوحا تاريخيا. أكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ من الروهينغيا، بمن فيهم عشرات الآلاف من الأطفال، أجبروا الآن على الفرار من بورما إلى بنغلاديش، ويتبعهم المزيد كل يوم.

بالأمس، ناقش وزير الخارجية تيلرسون مسألة لاجئي الروهينغيا مع أونغ سان سو كي، وحث الحكومة والجيش في بورما على تيسير تقديم المعونة الإنسانية والتصدي للادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان. وفي حين نرحب بتعليقات سو كي التي تفيد بأن اللاجئين العائدين ليس لديهم ما يخشونه، فإن الولايات المتحدة تجدد دعوتها إلى قوات الأمن في بورما لإنهاء العنف الذي تمارسه فورا ودعم الجهود الدبلوماسية الرامية إلى التوصل لحل طويل الأجل. كما أنني والرئيس ترامب ندعو مجلس الأمن والأمم المتحدة إلى اتخاذ إجراءات قوية وسريعة لإنهاء تلك الأزمة ومنح الأمل ومساعدة شعب الروهينغيا في ساعة شدته. وما لم يتم إيقاف العنف، وهو ما تستوجبه العدالة، فإن الأمر سيزداد سوءا، وسيزرع بذور الكراهية والفوضى التي ستهلك المنطقة لأجيال قادمة وتهدد سلامنا جميعا.

وكما قلت، الحفاظ على السلام يتطلب أكثر من مجرد حفظ السلام؛ إنه يتطلب العمل والشجاعة والإيمان. ولذا يجب على الأمم المتحدة أن تكون مستعدة للقيام بالمزيد، كما قال الرئيس ترامب أمس:

”إن لم يتصد الكثر من الأخيار للقلة الشريرة، سينتصر الشر. حينما تقف الشعوب والدول الصالحة على هامش التاريخ. لن تزداد قوى الدمار إلا قوة وقدرة“. (A/72/PV.3، صفحة ١١)

لنكرس أنفسنا من جديد للمهمة التي قام عليها هذا الجهاز. الكلمات الأولى في المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة – وهي ”حفظ السلم الدولي“ – يجب أن تكون مرة أخرى نبراسنا ومثلنا الأعلى وتطلعنا. من خلال إصلاح جهودنا وإصلاح هذه المؤسسة، من خلال التحلي مجددا بالشجاعة للقول والفعل حينما وحيثما تتعرض الحقوق غير القابلة للتصرف للأشخاص الأبرياء أو السلام في العالم للخطر، سنقيم، كما قال رئيسنا، ”مستقبل أكثر أمنا وسلاما لجميع الشعوب“.

وكما شهد العالم بالأمس، فإن رئيسنا رجل لديه إيمان عميق – إيمان بالله ويقين بالقدرة التي لا حدود لها للشعوب والدول التي تقوم على السلام والعدالة لتحسين العالم. ودعواتي اليوم هي أن تجسد هذه المؤسسة هذا الإيمان بطرق متجددة، وكلي إيمان بأن رب السلام سيرشدنا، بينما نبذل كل جهد ممكن من أجل تحقيق السلام، ويباركنا، اليوم وغدا ودائما، من أجل هذا الجيل وازدهارنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدعو الآن دولة السيد ستيفان لويفين، رئيس وزراء مملكة السويد، إلى أخذ الكلمة.

السيد لويفين (السويد) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر رئيس الوزراء ديسالين على دعوتنا إلى هذا الحدث الهام جداً. وأشكر الأمين العام غوتيريش على قيادته، بما في ذلك مداخلته الملهمة في الجمعية العامة بالأمس (انظر A/72/PV.3) وفي مجلس الأمن اليوم. وأشكر أيضاً الرئيس محمد والسيد راموس – أورتا على إحاطتيهما الإعلاميتين.

قلّة هي الأشياء التي تشكّل مصدر إلهام لي أكثر من الهمة والحماسة والمعارف والإرادة والعزم لأجيالنا الشابة. وكانت

زايدا كاتالان، الخبيرة السويدية لدى الأمم المتحدة، تتمتع بكل ذلك. فقد كرست حياتها لمساعدة الآخرين. وفي وقت سابق من هذا العام، في سن الـ ٣٥، قُتلت هي وأحد زملائها، الخبير السيد مايكل شارب من الولايات المتحدة، أثناء وجودهما في بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

لقد قدّم النساء والرجال من شتّى بلدان العالم تضحيات جمّة أثناء أداء الواجب في الأمم المتحدة. وخسر بعضهم حياته. وأود أن أغتنم هذه الفرصة، هنا في مجلس الأمن، لتخليد ذكرى زايدا وجميع أولئك الذين فقدوا أرواحهم في خدمة السلام. ونود أيضاً أن نعرب لأسرهم عن أعمق مشاعر التعاطف.

إن اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتعهدنا بعدم ترك أي أحد يتخلف عن الركب يبينان إمكانات التعاون المتعدد الأطراف. إن القرارات المشتركة بشأن الحفاظ على السلام، التي اعتمدها كل من المجلس والجمعية العامة، تجبرنا على منع نشوب النزاع العنيف ومعالجته. ويجب أن توجه هذه الالتزامات عملنا. ويجب علينا أن نفعل كل ما في وسعنا للحيلولة دون اندلاع أعمال العنف والفظائع الجماعية والنزاعات المسلحة؛ وللتأكد من أن اللاجئين لا يخاطرون بحياتهم في خوض غمار الرحلات غير الآمنة؛ ولكفالة أن المستويات الحالية من المعاناة الإنسانية – أسوأ أزمة إنسانية منذ إنشاء الأمم المتحدة – لن تتكرر أبداً مرة أخرى. ذلك لأن الأشخاص الذين يشعرون بالأمن والأمان هم وحدهم من يؤمن بمستقبل مجتمعاتهم ويسهم في النهوض به.

ونحن بحاجة، الآن أكثر من أي وقت مضى، إلى العمل معاً من أجل التنمية السلمية والمستدامة عوضاً عن التصدّي للمهمة بمفردنا وزيادة التوترات والانقسامات.

لا بدّ لتحديد النزاعات ومعالجتها ومنع خطر نشوبها من أن يكون محور جميع جهودنا. فطوال العقود السبعة الماضية، ظلت الأمم المتحدة أداة فعالة لحفظ السلام وتعزيز السلام وتوفير الظروف اللازمة للتوصل إلى حلول سياسية. إننا بحاجة إلى الإرادة السياسية والشجاعة والقدرة على تكييف حفظ السلام بحيث يبقى وجيها ومزوداً بالموارد الكافية، وأن يكون بمثابة وسيلة لدعم العمليات والحلول السياسية. ويعزى هذا إلى أن تحقيق السلام والحفاظ عليه يتطلبان دائماً الحلول السياسية، بغض النظر عن مدى فعالية بعثاتنا في حد ذاتها.

وأودّ أن أذكر ثلاثة أبعاد أعتقد أن حفظ السلام لدى الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين يجب أن يرتكز عليها. أولاً، يجب علينا التصدي للتهديدات الناشئة والتصدي للأسباب الجذرية للنزاع. إن العوامل المحركة للنزاعات غالباً ما تكون عابرة للحدود ومعقدة. لقد جاءت العديد من الأزمات التي يواجهها العالم ليس لأننا لم نكن نتوقعها – بل على العكس من ذلك، كانت مظاهر الإقصاء، وانتهاكات حقوق الإنسان، والتهميش السياسي، والتفاوت الاجتماعي والاقتصادي موجودة – ولكن لأننا لم نستجب لها في وقت مبكر بما فيه الكفاية أو بالسرعة الكافية. ومع ذلك، فالوقاية لا تعني أننا يجب أن نختار الاستجابة للتحذيرات عندما تأتي وحسب، بل أننا يجب أن نستثمر في المجتمعات السلمية من أجل تجنب مسببات النزاع الناشئة في المقام الأول. ويجب علينا معالجة أصعب القضايا وإيجاد الاستجابات التي قد تكون فريدة في كل وضع، ولكنها واسعة النطاق. إن تجديد التركيز على منع النزاعات العنيفة والحفاظ على السلام هي الأولويات التي أعرب عنها الأمين العام.

ويجب علينا، نحن مجلس الأمن، أن ندعمه في مسعاه هذا بكل ما أوتينا. ولنقر بدور حفظ السلام في هذا الصدد. إن أكثر من ١١٨ ٠٠٠ من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين – ذوي القبعات الزرق والخوذ الزرق – يعملون حالياً في ١٦ من عمليات حفظ السلام، من هايتي في الغرب إلى جامو وكشمير في الشرق. ونعرب عن شكرنا للرجال والنساء في بعثات حفظ السلام على العمل الذي يقومون به كل يوم بالنيابة عنا. يمكن لحفظ السلام والوقاية أن يسيرا جنباً إلى جنب وينبغي ويجب ذلك.

ثانياً، نحن بحاجة إلى شراكات أقوى. إن الجمع بين جهود الأمم المتحدة للسلام مع جهود المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أمر بالغ الأهمية لتحقيق النجاح.

وتكتسي الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أهمية خاصة. وأثني على إطار الشراكة الجديدة الموقع في وقت سابق من هذا العام.

ويتولى الاتحاد الأفريقي ودوله الأعضاء مسؤولية أكبر من أي وقت مضى عن السلام والأمن الدوليين. وإذا أردنا لتلك الشراكة تحقيق إمكاناتها الكاملة، فيجب كفالة تمويل مستدام والتنبؤ به، فضلاً عن التعاون الواضح والذكي على أرض الواقع. وأود أيضاً أن أسلّط الضوء على أهمية الاتحاد الأوروبي بوصفه شريكاً مساهماً وملتزماً بالأمم المتحدة. فمعاهدة الاتحاد الأوروبي تُكرّس المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة. ويحدوني الأمل في أن الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة يمكن تطويرها إلى أبعد من ذلك. ويحدوني نفس الأمل فيما يتعلق بالعلاقة الثلاثية بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

ثالثاً، ينبغي أن يتطور حفظ السلام لدى الأمم المتحدة على أساس الأدلة والدروس المستفادة. ويمكن للخبرة التي نكتسبها من مساهماتنا أن تساعد في تحسين وتطوير بعثات الأمم المتحدة لجعلها تفي بالغرض. لقد علمتنا سبعون سنة من حفظ السلام الحاجة إلى المشاركة الكاملة والمتساوية والنشطة للمرأة.

وتسعى السويد باستمرار إلى زيادة عدد النساء المشاركات. ولدينا الكثير جداً مما يتعين القيام به. وقد تعلمنا الحاجة إلى ولايات واقعية ومرنة ومتعاقبة على الوجه الصحيح. وتكون منظومة الأمم المتحدة في أفضل أحوالها عندما تعمل معاً كفريق واحد في البلدان التي تشهد نزاعات، باستخدام كل الأدوات المتاحة لكفالة السلام الدائم. وبمساهمة السويدحاليا بأكبر قوة لدى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، نسعى إلى تطوير أدواتنا عن طريق التركيز على الاستخبارات. إن الاستخبارات والمعلومات شرط أساسي لحماية حفظة السلام والمدنيين على السواء، كما أن القرارات المستنيرة والاستراتيجية ترتكز عليها.

ونحن نتعلم أن نعمل بذكاء وأن نجمّع مواردنا. لقد تعلمنا بشكل مؤلم أن حفظة السلام يجب أن يفعلوا كل ما في وسعهم من أجل حماية المدنيين المعرضين للتهديدات الوشيكة. وبالإضافة إلى ذلك، تعلمنا أنه لا بد من ألا يكون هناك سوى الامتثال الكامل لسياسة عدم التسامح إطلاقاً في الأمم المتحدة فيما يتعلق بالاستغلال والانتهاك الجنسيين. ومنذ عام ١٩٤٨، شارك أكثر من ٠٠٠ ٨٠ من النساء والرجال السويديين – قوات وشرطة ومدنيين – في عمليات الأمم المتحدة للسلام، وفي المقام الأول في أفريقيا ولكن أيضاً في أجزاء أخرى من العالم. وقد ارتدوا خوذات الأمم المتحدة في الصحارى والأتربة والغبار والخطر.

وإننا نرى قبعاتهم الزرق في قبرص والكونغو. ولذلك ثمنه. ومع ذلك، فإن التزامنا بحفظ السلام لن يكلّ. وهو لا يضعف على الرغم من الخسارة المأساوية لزايدا كاتالان وكثير غيرها. بل إننا مدينون لهم وللبشرية بأن ننجح.

وأود أن أختتم بكلمات الأمين العام السابق داغ همرشولد، القائد العظيم الذي فقد حياته أثناء خدمته لنا في الأمم المتحدة: ”لن يجد الطريق الصحيح إلا أولئك الذين يُبقون نظرهم ثابتاً على الأفق البعيد“. ونعلم كلنا الطريق الصحيح الذي علينا أن نسلكه. وبوصفنا قادة وطنيين وأعضاء في المجلس، يجب علينا أن نختار السلام ونستثمر في السلام ونحقق السلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدعو الآن دولة السيد باولو جينتيلوني سيلفيري، رئيس وزراء إيطاليا، إلى أخذ الكلمة.

السيد جينتيلوني سيلفيري (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة

بشأن إصلاح عمليات حفظ السلام. وأود أيضا أن أشكر السيد موسى فكي محمد والسيد خوسيه راموس — أورتا على إحاطتيهما الإعلاميتين، وأن أشيد بإثيوبيا إزاء القرار ٢٣٧٨ (٢٠١٧) الذي اتخذناه قبل بضع دقائق.

أعتقد أن هذه المسألة لا تنطوي على دور مجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين فحسب، وإنما أيضا على دور الأمم المتحدة وسمعتها. إن جدول أعمال الحفاظ على السلام يشدد على الحاجة إلى نهج كلي يشمل ركائز الأمن وحقوق الإنسان والتنمية. ولقد مضى الأمين العام غوتيريش إلى أبعد من ذلك مع رؤيته لسلسلة أعمال السلام المتواصلة، مع اقتناعه الراسخ بأن السلام لأمد طويل لا يمكن تحقيقه إلاّ من خلال اعتماد نهج متعدد الأبعاد عبر الدورة الكاملة للسلام، من الوقاية إلى حفظ السلام عند الاقتضاء، ومن الإنتعاش بعد انتهاء الصراع إلى المصالحة الوطنية الشاملة وعمليات التنمية المستدامة. ونحن الآن مدعوون إلى اتخاذ الإجراءات الملموسة من أجل تنفيذ ذلك النهج تنفيذاً فعالاً. وأود أن أسلط الضوء على التزامات إيطاليا في هذا الصدد باعتبارها بلداً يعمل لتوفير الأمن على الصعيد العالمي.

نحن فخورون جداً بأن نكون المساهمين الرئيسيين بقوات من ذوي الخوذ الزرق بين مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى، وكذلك أحد الداعمين الماليين الأكثر سخاء. وإننا ملتزمون بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام حالياً في لبنان، حيث قمنا بنشر حوالى ١ ١٠٠ جندي من حفظة السلام وكذلك في كوسوفو وقبرص ومالي. بالإضافة إلى ذلك، عمدت إيطاليا إلى تزويد نظام تأهب قدرات حفظ السلام التابع للأمم المتحدة بالقدرات اللازمة من حيث توفير وحدات التدريب على المناورات التي تستكمل عملها من خلال توفير التدريب الرفيع المستوى لحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، استنادا إلى المعايير المهنية والأخلاقية العالية. ونحن نرى أنه من الضروري تطبيق سياسة عدم التسامح مطلقا إزاء أصحاب الخوذ الزرق الذين يرتكبون العنف الجنسي. فهذا الأمر ليس مجرد مسألة تتعلق بالاحترام الكامل لحقوق الإنسان الأساسية فحسب، بل تتعلق بمصداقية الأمم المتحدة أيضاً.

وإن تنفيذ نهج سلسلة السلام وحفظ السلام لا يمكن أن يعتمد على جهود الدول الأعضاء والتزاماتها فحسب. فميثاق الأمم المتحدة ينوّه أصلاً بالدور الرئيسي للمنظمات الإقليمية التي يعترف بها المجلس اعترافاً كاملاً بوصفها مصدراً هاماً لتوفير الحلول المحلية للمشاكل المحلية. وفي هذا السياق، اسمحوا لي مرة أخرى أن أرحب بالمبادرة الأخيرة لمجموعة دول منطقة الساحل الخمس والقوة التي أنشأتها حديثاً.

والتقارير والاتفاق الموقّع بين الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي يمثلان خطوة مهمة إلى الأمام ويشكلان بداية شراكة استراتيجية بين المنظمتين، مما يمهد الطريق أمام نهج أوسع نطاقا. واليوم، فإن المشاكل الأفريقية هي مشاكلنا. وبغية كفالة التعاون العملي الفعال، نحبذ البحث في استخدام الاشتراكات المقررة لصالح بعثات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام. وأود أيضا التشديد على أنّ المهم التأكد من الوفاء بالاحتياجات المتعلقة بجودة القوات، والتدريب، والمعدات، ومعايير المساءلة العالية.

وفي هذا الصدد، فإن إيطاليا على استعداد لتوفير الدعم الكامل عبر تقديم قوة من الدرك ومن قوات الدفاع العائدة لنا إلى بلدان بدءاً من الصومال إلى أفغانستان والعراق وإلى ليبيا في منطقة الساحل والخليج العربي، ومنطقة البلقان وأوروبا الشرقية. وحيثما يلزم تقديم المساعدة من جانبنا، فإننا لا ندخر جهدا في بناء القدرات في جميع المجالات، من توفير الأمن على الحدود إلى توفير الأمن خلال الانتخابات، ومن العدالة والممارسات الإصلاحية إلى مكافحة الجريمة المنظمة والاتجار بالبشر.

كما نولي اهتماماً لبناء قدرات حفظة السلام، كي يتسنى لهم مواجهة التحديات الناشئة، مثل الاعتداءات المتكررة على التراث

الثقافي. وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أسارع إلى تذكير المجلس بفرقة العمل المعنية بالمتحدين مع التراث، التي أنشئت بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)– وهو مسعى يتجذر في هويتنا الثقافية المشتركة ويتردد صداه أيضا في القرار ٢٣٤٧ (٢٠١٧) الذي اتخذه المجلس بالإجماع حول حماية التراث الثقافي في المناطق المتأثرة بالنزاع.

ويجب أن نتأكد من أن الالتزامات التي تعهدنا بها لدعم عمليات حفظ السلام يجري تنفيذها على نحو فعال. والاعتبارات المتعلقة بالميزانية والمسائل المالية هي جوانب هامة جداً. ومع ذلك، يجب أن نتجنب إعطاء الأولوية لاعتبارات التكلفة على حساب فعالية بعثات حفظ السلام. وينبغي أن يكون ذلك هدفنا الرئيسي إذا أردنا أن نلتزم بالتوصل إلى حلول طويلة الأجل، نظراً لأن هذه المسألة يمكنها أن تقوّض مصداقية المجلس. ونحن بحاجة إلى أن نثبت للمجتمع الدولي قدرة المجلس على التصدي بسرعة وفعالية للتحديات والتهديدات الدولية الراهنة والجديدة التي تواجه السلم والأمن الدوليين. وهذه المهمة ليست سهلة، ولكنها واجبنا الرئيسي، مثلما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لصاحبة المقام الرفيع السيدة تريزا ماي، رئيسة وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

السيدة ماي (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، رئيس الوزراء ديسالين، على عقد هذه المناقشة وعلى التنسيق بشأن القرار ٢٣٧٨ (٢٠١٧)، حول مسألة ذات أهمية كبيرة للمملكة المتحدة. وإنني سعيدة لاتخاذه بالإجماع. وأشكر مقدمي الاحاطات الإعلامية – الأمين العام غوتيريش، وسعادة السيد موسى فكي محمد، وسعادة السيد خوسيه راموس – أورتا.

لقد جعل الأمين العام إصلاح نهج الأمم المتحدة لتحقيق السلام والأمن أولوية له، وهو محق في ذلك. والأمين العام يتحمل المسؤولية الرسمية التي يجب علينا أن نوفر الدعم لها. ولقد دعا الأمين العام الأمم المتحدة إلى أن تصبح أكثر تنسيقا في نهجها إزاء النزاعات، مع السعي في الوقت نفسه إلى منع اندلا ع أعمال العنف قبل أن نُحمَل على إرسال حفظة السلام. وإنني أشاطر الأمين العام رؤيته من أجل الحفاظ على السلام، وأدعم دعماً كاملاً الخطوات التي يتخذها لتحقيق ذلك.

وبغية أن يحقق حفظة السلام التابعون لنا النجاح، يجب أن تكون لدينا استراتيجية سياسية واضحة لحل الصراعات. وبصرف النظر عن مدى شجاعة حفظة السلام التابعين لنا في الوفاء بولايتهم، فإن السلام لن يتحقق إلاّ عندما تكون السياسات المتعلقة بالصراع صحيحة. لذلك، أشعر بالتشجيع لأن القرار ٢٣٧٨ (٢٠١٧) ينوّه بالدور السياسي الحيوي للمجلس، وبالمساعي الحميدة للأمين العام في حل النزاعات.

غير أن السياسة لا تتوقف عندما يبدأ عمل بعثة حفظ السلام على أرض الواقع. فعلى غرار حفظة السلام تماماً، يجب على المجلس أن يكون مستعداً للاضطلاع بواجبه وقادراً على القيام بذلك. وفي كثير من الأحيان نواجه طريقاً مسدوداً، ونكون غير قادرين على العمل. وفي كثير من الأحيان لا يسعنا أن نتفق على توجيه رسالة إدانة قوية عندما لا تعمل الدول على تنفيذ قراراتنا. فأداء المجلس ذاته في التصدي للحالة في جنوب السودان، حيث ما فتئ يدور صراع في البلد على مدى خمسة أعوام من الأعوام الستة لوجوده، هو أداء منقوص. لذلك، وكما نريد أن نرصد أداء بعثاتنا لحفظ السلام، ينبغي لنا أن نرصد أداءنا أيضا.

وتفخر المملكة المتحدة بمناصرتها لإصلاح عمليات حفظ السلام. ففي أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، عقدنا في لندن اجتماعاً لوزراء الدفاع المعنيين بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وكان حدثاً بارزاً مع البيان الذي صدر عنه وحظي بتوقيع ٦٤ بلداً، حيث حدّد المسار لتحقيق حفظ السلام على نحو أفضل. وإذ نتطلع إلى الاجتماع المقبل الذي سينعقد في فانكوفر بعد شهرين، يجب علينا التركيز على تحقيق الرؤية التي اتفقنا عليها في لندن،

ومواصلة التقدم المحرز منذ أن أصدر الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام تقريره (انظر S/2015/446) قبل سنتين.

نود أن نرى تخطيطا أفضل لبعثات حفظ السلام وتعهدات أكبر بالأفراد والمزيد من المعدات التي تحتاجها الأمم المتحدة، وأداء أقوى من جانب حفظة السلام في الميدان. ويسرني أن أرى هذه النقاط تنعكس في القرار، وسأغطي كل نقطة على حدة.

أولا، فيما يتعلق بتحسين التخطيط، بغية التخطيط لبعثاتنا بفعالية، يجب أن تكون لدينا رؤية واضحة بشأن ما يجب أن تحققه حتى نعلم متى نحرز تقدما ومتى يحين الوقت لإنهاء أعمال البعثة وخروجها. يتطلب ذلك من مختلف أجزاء الأمم المتحدة – السلام والأمن والتنمية والشؤون الإنسانية – العمل ككيان واحد لبناء فهم مشترك للحالة وتنسيق جهودنا من أجل إيجاد حل لها. وحينما تتغير الظروف في الميدان، يجب أن نسارع باستعراض بعثاتنا وتكييفها بسرعة.

ثانيا، فيما يتعلق بالمزيد من التعهدات، أصدرنا بصورة جماعية أكثر من ٨٠ تعهدا جديدا بالأفراد والقدرات في العامين الماضيين. هذا أمر رائع، ولكن التعهد ما هو إلا خطوة أولى. ويجب علينا جميعا تحويل تلك التعهدات إلى قوات في الميدان. في أوائل تموز/يوليه، افتتحت قوات المملكة المتحدة رسميا مستشفى ميدانيا في بانتيو، جنوب السودان. وفي ذلك السياق، أنا فخور بأننا أوفينا بتعهدنا بمضاعفة عدد القوات البريطانية المنتشرة في بعثات الأمم المتحدة. لقد تطلب ذلك جهودا دؤوبة وحثيثة بذلت جنبا إلى جنب مع زملائنا في الأمم المتحدة.

والتعهدات بالغة الأهمية لكي تتمكن الأمم المتحدة دائما من نشر القوات على أساس الجهة الأفضل لأداء المهمة، لا من المتاح للاضطلاع بها. وكلما أسرعنا في تحويل تلك التعهدات من كلمات حول الطاولة إلى نساء ورجال في الميدان، عجلنا بتحقيق ذلك الهدف. ويسرني أن هذا القرار يعزز ذلك.

ويجري العمل أيضا على تحسين تشكيل القوات الاستراتيجي. وإذ نقوم بإصلاح عمليات حفظ السلام لتصبح ولايات منصفة، علينا أن نتأكد من أن لدينا القوات المناسبة التي لديها القدرات المناسبة والجاهزة للنشر. لذلك ستعقد المملكة المتحدة وفرنسا مناقشة بشأن هذه المسألة الشهر القادم.

ويسرني أيضا أن القرار يقر بالدور الحيوي الذي تضطلع به المرأة في حفظ السلام، فضلا عن التزامنا بمضاعفة عدد النساء في عمليات حفظ السلام بحلول عام ٢٠٢٠. وفي الاجتماع الوزاري في لندن، أكدنا من جديد على ذلك الهدف واتفقنا على ضرورة شغل النساء لنسبة ١٥ في المائة من مناصب المراقبين العسكريين وضباط الأركان.

ثالثا، فيما يتعلق بالأداء الأقوى، أشيد بما حققه حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة في ظروف شاقة في كثير من الأحيان، وأشيد بذكرى الذين جادوا بأرواحهم. إننا نطلب منهم الكثير. ويجب أن نوفر لهم كل فرصة للنجاح من خلال التدريب اعالي الجودة والمعدات الصالحة والقيادة المقتدرة والحاسمة. لكن حينما لا يتم الوفاء بتلك المعايير، يجب أيضا يكون لدينا مساءلة. إن المساهمة الهائلة المقدمة خلال تاريخ حفظ السلام الذي استمر لسبعة عقود يقوضه كل فشل في حماية المدنيين وكل حالة من حالات الاستغلال والاعتداء الجنسيين. وهذا القرار يمثل معلما تاريخيا من خلال الدعوة إلى جمع بيانات الأداء لكي نتمكن من تحسين رصد أداء عمليات حفظ السلام وتقييم نجاحها. وأود أن أكون واضحا: لا يمكن استمرار حدوث الاستغلال والاعتداء الجنسيين. نحن نؤيد تماما سياسة الأمين العام القاضية بعدم التسامح إطلاقا بشأن الاستغلال والاعتداء الجنسيين وقرار المجلس ٢٢٧٢ (٢٠١٦). ولذلك انضممنا إلى دائرة الأمين العام للقيادة المعنية بمنع أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لها في عمليات الأمم المتحدة ووقعت المملكة المتحدة على الاتفاق الطوعي لمكافحة الاستغلال والاعتداء الجنسيين.

وأود أن أختتم بياني بالإقرار بأهمية الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في تحقيق السلام الدائم في القارة الأفريقية. وترتيبات ضمان التمويل للعمليات التي يقودها الاتحاد الأفريقي يمكن أن تساعدنا على تحقيق ذلك الهدف. والقرار ٢٣٢٠ (٢٠١٦) والتزام الاتحاد الأفريقي بتمويل ٢٥ في المائة من عمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي يوفران أساسا لنا لنعمل صوب التمويل الجزئي من جانب الأمم المتحدة على أساس كل حالة على حدة. وأرحب بالمزيد من المناقشة لتحديد الدور الذي يضطلع به المجلس في نشر عمليات حفظ السلام وإنهائها، والتأكد من تحقيق المعايير الموحدة للأداء والسلوك والإدارة المالية عبر جميع عمليات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. كما يجب علينا أن نجد حلا مبتكرا لكفالة توفير تمويل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على أساس مضمون بعد عام ٢٠١٨. وينبغي أن تكون جميع الخيارات مطروحة، حتى يتسنى للمجلس اتخاذ قرار مستنير يكون مقبولا للجميع.

أشكر جميع الوفود على المساهمات الهامة التي قدمتها بلدانها في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. أشكر مرة أخرى إثيوبيا على تنظيم هذه المناقشة ومقدمي الإحاطات الإعلامية على إحاطاتهم. يمكننا معا تحقيق نتائج أفضل في مجال حفظ السلام، وهذا القرار هو خطوة هامة في ذلك الاتجاه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية الصين.

السيد وانغ يي (الصين) (تكلم بالصينية): أود بداية أن أتقدم بالشكر إلى إثيوبيا على مبادرتها بعقد مناقشة اليوم. وأشكر أيضا معالي الأمين العام السيد غوتيريش والسيد فقيه محمد رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والسيد راموس – هورتا على إحاطاتهم الإعلامية.

يرحب الوفد الصيني باتخاذ القرار ٢٣٧٨ (٢٠١٧) بالإجماع. إن عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة تواجه تحديات ومشاكل جديدة عديدة. وتؤيد الصين الإصلاح الضروري والمعقول لجعل عمليات حفظ السلام أكثر قدرة على الوفاء بولاياتها. وفي ذلك الصدد، نود أن ندلي بالنقاط التالية.

أولا، إن مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه هي حجر الزاوية في حفظ السلام. يجب الالتزام دائما بدقة بالقواعد الأساسية التي تنظم العلاقات الدولية، مثل المساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى والتسوية السلمية للمنازعات، جنبا إلى جنب مع المبادئ التوجيهية لعمليات حفظ السلام الناشئة عن ذلك.

ثانيا، إن السعي إلى تحقيق تسوية سياسية يجب أن يظل محوريا بالنسبة لحفظ السلام. إن التسوية السياسية والسلمية للمنازعات منصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. ويجب أن تحقق عمليات حفظ السلام ذلك الهدف دائما وتتبع التخطيط السليم في ضوء الظروف الفعلية للبلدان المضيفة.

ثالثا، إن إقامة شراكات قوية أمر حيوي بالنسبة لحفظ السلام. ومن الضروري تحفيز البلدان المضيفة والبلدان المساهمة بقوات عسكرية والبلدان المساهمة بأموال على الاستفادة الكاملة من الدور الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وإقامة شراكات أوثق.

رابعا، ينبغي لعملية الإصلاح تيسير التنمية المستدامة التي تكتسي أهمية بالنسبة لحفظ السلام. ومن الأهمية بمكان أن يساعد إصلاح عمليات حفظ السلام في تعزيز بيئة آمنة ومستقرة في البلدان المضيفة تساعد على تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر والأسباب الجذرية الأخرى للصراع.

في السنوات الأخيرة، واجهت جهود بعض البلدان الأفريقية تحديات تعترض الحفاظ على السلم والأمن فيها. يجب على المجتمع الدولي، وخاصة الأمم المتحدة، تعزيز التعاون في مجال حفظ السلام بصورة شاملة مع الاتحاد الأفريقي. نحن نرى أنه يجب تركيز الجهود على الجوانب التالية.

أولا، يجب علينا تعزيز الدعم السياسي. يجب أن ندعم البلدان الأفريقية في حل المشاكل الأفريقية بصورة مستقلة وبشكل يناسب السياق الأفريقي. ويجب علينا أيضا تكثيف التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال منع نشوب النزاعات وإدارة الأزمات وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع.

ثانيا، يجب علينا تعزيز الدعم المقدم لبناء القدرات. واستجابة لتطلعات واحتياجات الاتحاد الأفريقي، يجب أن تساعد الأمم المتحدة في بناء القدرات وأن تعين الاتحاد الأفريقي في إنشاء قوات دائمة للرد السريع وآلية للإنذار المبكر.

ثالثا، نحن بحاجة إلى زيادة الدعم المالي. إن الصين تؤيد اقتراح الاتحاد الأفريقي بشأن تمويل عمليات حفظ السلام وتطلب إلى مجلس الأمن التوصل إلى طريقة ملموسة، في أقرب وقت ممكن، لدعم عمليات الاتحاد الأفريقي المستقلة لحفظ السلام وفقا للقرارين ٢٣٢٠ (٢٠١٦) و ٢٣٧٨ (٢٠١٧).

تؤيد الصين بقوة ودائما عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتشارك فيها بنشاط. الصين إحدى الدول الرئيسية المساهمة بقوات وثاني أكبر مساهم مالي في ميزانية حفظ السلام. نشرنا حوالي ٣٥ ٠٠٠ من القوات و ٢ ٧٠٠ من أفراد الشرطة في عمليات حفظ السلام. في مؤتمر قمة القادة المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لعام ٢٠١٥، طرح الرئيس شي جينبينغ مقترحات جديدة لتعزيز عمليات حفظ السلام وأعلن عن مجموعة من التدابير الهامة التي ستتخذها الصين دعما لعمليات حفظ السلام. نحن الصينيون نفي دائما بوعودنا. لقد شكلت الصين قوة احتياطية لحفظ السلام قوامها ٨ ٠٠٠ فرد ووحدة شرطة دائمة لحفظ السلام، ووفرت التدريب لأكثر من ٨٠٠ من حفظة السلام من الأمم المتحدة والبلدان المعنية، ونشرت أول وحدة للطائرات العمودية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا. وتدفع الصين ١٠٠ مليون دولار مساعدات عسكرية إلى الاتحاد الأفريقي. وقد حددنا دعم عمليات حفظ السلام بوصفه أولوية من أولويات صندوق الصين – الأمم المتحدة للسلام والتنمية.

إن تحقيق السلام أمر صعب وحفظه أكثر صعوبة. والصين، بصفتها عضوا دائما في مجلس الأمن وأكبر البلدان النامية، تعلم جيدا قيمة السلام. وسنواصل العمل مع سائر الأمم المحبة للسلام من أجل تقديم دعم ملموس لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وللبلدان الأفريقية. فلنعمل معا من أجل تحقيق سلام دائم على كوكبنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية كازاخستان.

السيد عبد الرحمانوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): أهنئ إثيوبيا على توليها رئاسة المجلس لهذا الشهر، وأشارك الآخرين في الترحيب برئيس الوزراء هايليمريم ديساليغن رئيسا لهذه المناقشة الهامة. أود كذلك أن أشكر الأمين العام، السيد غوتيريش؛ ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيد موسى فكي محمد؛ والرئيس راموس – هورتا، على أفكارهم الثاقبة فيما يتعلق بالمسار الجديد لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

إن خارطة الطريق للإصلاحات المقترحة، التي تهدف إلى الاستجابة بفعالية للنزاعات المتعددة والمتقلبة القديمة والجديدة، ستعزز الركائز الثلاث المؤسسة للسلام والتنمية وحقوق الإنسان، مع السبل السياسية والوقاية بوصفهما من الأولويات الرئيسية.

وتؤيد كازاخستان تأييدا كاملا التحول الكبير من تسوية النزاعات إلى منع نشوبها والحفاظ على السلام، إلى جانب التشكيلة الجديدة لكيانات الأمم المتحدة والتغييرات الهيكلية فيها. وتهدف هذه التغييرات المقترحة إلى إيجاد أساليب عمل أفضل، ومبادئ أخلاقية وثقافة أفضل من تلك السائدة طوال سلسلة حفظ السلام من المقر إلى الميدان.

إن استخدام دبلوماسية الأمم المتحدة، ووساطتها ومساعيها الحميدة، بالشراكة مع جهود المنظمات الإقليمية

كالاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الدول الأمريكية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة التعاون الإسلامي، ومنظمة شنغهاي للتعاون، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي وجامعة الدول العربية، سيكون له آثار بعيدة المدى.

وترى كازاخستان أنه لا بد أن تكفل الإصلاحات الجديدة التمسك بمبدأي السيادة والسلامة الإقليمية، على النحو المكرس في ميثاق الأمم المتحدة، بالإضافة إلى مبدأ كيان الدولة الذي يجب المحافظة عليه. وفي الوقت نفسه، فإن الدول ملزمة بأن تفي بمسؤوليتها القانونية والأخلاقية والسياسية عن كفالة حماية المدنيين.

وتتطلب النهج الجديدة لحفظ السلام وبناء السلام ولايات واضحة وقابلة للتنفيذ، مع وجود الكوادر البشرية المؤهلة والمعدات والموارد اللازمة من أجل أعمال بناء السلام. وبالابتعاد عن مجرد الترتيبات العسكرية، ينبغي أن يكون التركيز موجها نحو برامج أكثر اتساقا وشراكات جديدة لخفض التكاليف وخفض النفقات العامة لعمليات حفظ السلام من خلال الدعم الحكومي الدولي. وينبغي للمجلس أن يعمل بشكل وثيق مع لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام من أجل توفير التمويل المستدام الطويل الأجل الذي يمكن التنبؤ به، بحيث يمكن إجراء إصلاحات جديدة في سياق تعزيز الصلة بين الأمن والتنمية.

ويجب أن يتفاعل مجلس الأمن والأمانة العامة مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومنظومة الأمم المتحدة والشركاء الآخرين، بما في ذلك المنظمات الإقليمية، من أجل عملية صنع قرارات أكثر استنارة. ومن الجهات الأخرى المهمة صاحبة المصلحة في هذه العملية، الشركاء الدوليون والوطنيون، بما في ذلك وكالات المعونة الإنسانية والمجتمع المدني.

وقد أثبت نشر القوات الإقليمية فعاليته، كما يتضح من البعثات المختلطة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وتشمل الأمثلة الناجحة القوة المشتركة المتعددة الجنسيات، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوة الحماية الإقليمية، بسبب إلمامها بالأراضي المحلية وتكتيكات الميليشيات. ينبغي تعزيز هذا التعاون على العديد من الجبهات الأخرى، على النحو المبين في اتفاق الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي الموقع في نيسان/أبريل ٢٠١٧. إن التعاون مع الهياكل الإقليمية ييسر أيضا القيام بعمل متضافر لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار بالبشر وتدفقات اللاجئين والهجرة.

كما تعني الإصلاحات مساءلة موظفي الأمم المتحدة وفقا لأعلى معايير النزاهة والانضباط بغية منع سوء السلوك. وفي هذا الصدد، يجب تطبيق سياسة عدم التسامح إطلاقا بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين تطبيقاً صارماً. ولكي تثبت كازاخستان التزامها الوطني بهذا الهدف، فقد أقرت الاتفاق العالمي ووقعته.

إن استخدام التكنولوجيات الحديثة، وأصول الاستطلاع والقوات في بعثات حفظ السلام، أمر ضروري لتحسين أمن وسلامة موظفي الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإنسانية والمدنيين. ومع ذلك، لا بد من أن تؤخذ الاعتبارات القضائية والقانونية في الحسبان.

في الوقت نفسه، فإن إدماج التحليلات التي تراعي المسائل المتصلة بنوع الجنس والشباب، فضلا عن تشجيع كلتا المجموعتين في سياق تخطيط جميع العمليات وتنفيذها وتقييمها وتخفيضها، سيؤدي إلى نتائج ناجحة. يلزم نشر عدد أكبر من النساء في عمليات حفظ السلام، مع توفير الخبرة في الشؤون الجنسانية في كل عنصر من عناصر البعثة.

تلتزم كازاخستان التزاما قويا بحفظ السلام وستواصل إرسال مراقبين عسكريين مؤهلين تأهيلا جيدا، مما يعزز من مساهمتها سنويا. تقوم كازاخستان حاليا بإنشاء وحدة حفظ السلام التابعة لها، استنادا إلى الخبرة القيمة المكتسبة خلال عملية حرية العراق قبل عقد من الزمن. وبوصفنا بلدا ناشئا مساهما بقوات، فإننا نعمل باستمرار على رفع مستوى التأهب، كما أكدت إدارة عمليات حفظ السلام.

لقد أنشأت كازاخستان مركزها الخاص للتدريب على حفظ السلام (KAZCENT)، الذي سبق أن تم الاعتراف بالفعل بأنه يفي بالمعايير الدولية. ونحن نعقد دورات على أساس إقليمي، وسنسعى جاهدين للحصول على صفة مركز إقليمي. وفي هذا الصدد، أود أن أغتنم هذه الفرصة لتوجيه الشكر إلى جميع شركائنا على الدعم الهائل الذي نتلقاه.

ختاما، وبينما تستعد كازاخستان لزيادة المشاركة العملية في سياق حفظ السلام التابع للأمم المتحدة، فإننا لا نؤيد تأييدا تاما الإصلاحات المقترحة فحسب، لكن نلتزم أيضا بتنفيذها بالتعاون مع الأمم المتحدة والجهات الأخرى صاحبة المصلحة من أجل تحقيق كل ما نتوخاه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن وزير خارجية فرنسا ووزير الشؤون الأوروبية.

السيد لو دريان (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أشكركم، رئيس الوزراء، على عقد هذه المناقشة بشأن مسألة تعلمون أنها بالغة الأهمية بالنسبة لبلدي. إن مسألة إصلاح حفظ السلام جاءت استجابة لمتطلبين يكتسيان أهمية أكثر من أي وقت مضى: من جهة، الحاجة إلى تحقيق النتائج، بحيث تستجيب للتعقيد المتزايد للأزمات وتوقعات الشعوب؛ ومن ناحية أخرى، الحاجة إلى الموارد في عالم حيث الموارد محدودة والفعالية لم تعد مجرد خيار، بل ضرورة حتمية.

وهذا الشرط المزدوج يمكن رؤيته في جميع مجالات العمل العام، غير أن ميثاق الأمم المتحدة أناط بنا مسؤولية متميزة وهي صون السلم والأمن الدوليين. وتخلق هذه المسؤولية توقعات هائلة وتتطلب أن نلتزم باستمرار بتحليل ما نقوم به من أعمال؛ وقدرتنا على معالجة الأزمات؛ ونجاحاتنا، لأنها موجودة؛ والقيود التي تواجهنا.

وفي هذا المقام لن ألجأ إلى الانتقادات السهلة لحفظ السلام بالقول أنه لا طائل منه وغير فعال ومكلف للغاية، لأنه يجب ألا نغفل عن التقدم الكبير الذي تم إحرازه في السنوات الأخيرة أو حقيقة أن عمليات حفظ السلام كثيرا ما تكون هي الضمان الوحيد للحد الأدنى من الأمن والحد الأدنى من حماية المدنيين.

وهنا، أود أن أشيد بال ١٢٠ ٠٠٠ من العسكريين وأفراد الشرطة والمدنيين المنتشرين في جميع أنحاء العالم في مسارح عمليات صعبة، الذين يعملون باسمنا يوميا كرسل وجهات فاعلة من أجل السلام.

ومع ذلك، يجب علينا أيضا أن نولي الاهتمام للانتقاد. ويجب ألا نقلل من أهميته؛ ويجب أن يكون بوصلتنا في السعي بلا كلل إلى تحقيق استجابات أفضل. وممارسة النقد البناء هذه هي التي يجب أن تمكننا من المضي قدما نحو تحقيق حفظ سلام أكثر فعالية وكفاءة، وتعزيز ما يمكننا القيام به على نحو أفضل، وتغيير ما يمكننا القيام به بطريقة مختلفة ووقف ما لا نعرف كيفية تأديته.

وقد يكون من الصعب في بعض الحالات، أن ترى نهاية عمليات حفظ السلام. لقد مضى على نشر بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في ذلك البلد ١٨ عاما، ولا تزال احتمالات الانسحاب بعيدة. وفي جنوب السودان، تواجه الآن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، التي أنشئت لدعم ظهور الدولة الأصغر سنا في العالم، حربا أهلية وأزمة إنسانية لدرجه أنها تجابه مصاعب كبيرة تعصى على المعالجة. وفي مالي، فإن لدى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، التي نشرت لتحقيق استقرار بلد يواجه تهديدات إرهابية، سجلا محزنا لكونها أخطر عمليات الأمم المتحدة.

وهذه القائمة البسيطة تبيّن الحدود التي وصلنا إليها. لقد أصبحت الأمم المتحدة الحل لجميع العلل، ومن المتوقع منها أن تتناول بأدنى تكلفة ممكنة، مجموعة كاملة من الأزمات وكفالة حماية المدنيين، وتحقيق الاستقرار والأمن والعدالة، وإعادة

الإدماج، وحقوق الإنسان، والمساعدة الإنسانية ودعم العمليات السياسية. وهذا أمر لم يعد مقبولا.

والعقبة الأخرى هي إغراء الاستبدال في الحالات حيث أنشئت عمليات حفظ السلام باستيراد الحلول من الخارج. لقد كنا نعتقد أنه يمكننا بنشر ١٠ ٠٠٠ أو نحو ذلك من الجنود دعما لأي اتفاق سلام تسوية النزاعات بصورة نهائية. وشهدنا حاليا أوجه قصور ذلك النهج في جنوب السودان وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية. فلم يعد أي وجود هائل لحفظة السلام يضمن أننا سنتمكن من أن يكون لنا تأثير حاسم على خيارات أصحاب المصلحة المشاركين في أية أزمة أو نزاع. ومن هذا المنطلق، أعتقد أن الوقت قد حان لتحديث طريقة تفكيرنا والنظر في وسيلتين.

أولا، علينا تعزيز قدرات الدول، المعروفة أيضا بإصلاح قطاع الأمن. وكونه كثيرا ما يناقش بدون أن يجري إنجازه فعليا جعل من المصطلح نوعا من الكابوس. ومع ذلك، إذا دعمته عملية سياسية ذات مصداقية، فهو أمر رئيسي لتحقيق الأمن المستدام. ويجب أن نقر بأننا لم ننجح في ذلك المجال. وعلينا أن نواصل التفكير فيه والتوصل إلى استجابات جديدة لإشراك وإدماج البلدان المضيفة والبلدان الأكثر تأثرا بتولي المسؤولية عن أمنها بالذات. وذلك ما كنا نأمل به لدعم مبادرة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والدول الخمس التي تتعامل مع خطر الإرهاب وكل أنواع الاتجار وقررت التغلب على خلافاتها وتجميع مواردها المحدودة، وتنسيق جهودها واتخاذ إجراءات مشتركة. وهي أيضا بعض أشد البلدان فقرا في العالم، التي تواجه تهديدا يثير قلقنا جميعا. ولذلك فإننا جميعا نتحمل مسؤولية جماعية عن تقديم الدعم لهذه البلدان. تلك هي الوسيلة الأولى – تعزيز قدرات الدولة.

وتتعلق الوسيلة الثانية بشكل أعم بأهمية إيجاد أدوات متكيفة بصورة أفضل مع تطور التهديدات والأزمات المعقدة، مثل التي أشار إليها الرئيس ماكي سال في وقت سابق. وحاليا نحن في مالي نتعامل مع مفارقة. فمن ناحية، لدينا بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، المنشأة بموجب الفصل السابع، التي لديها موارد كبيرة ولكن لم تسند إليها ولاية لمكافحة الإرهاب، وذلك لأسباب نحن على علم بها. ومن ناحية أخرى، هناك القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، التي لديها ولاية لمكافحة الإرهاب وليس لديها سوى القليل من الموارد، إن وجدت، ويجب أن تطلب الدعم من شركائها بدون أية ضمانات أو شفافية. وذلك ليس كافيا، وإذا لم يكن منح بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في مالي ولاية في مجال مكافحة الإرهاب هو الحل، فإننا يجب أن نتوصل إلى شيء آخر.

وبطبيعة الحال، وكما ذكر عدة مرات، ليس لدى الأمم المتحدة احتكار لإدارة الأزمات. فقد أصبح الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي ومنظماته دون الإقليمية جهات فاعلة رئيسية في تسوية الأزمات. ويجب أن نستفيد بشكل أفضل من القيمة المضافة لها جميعا بغية كفالة تقديم استجابة منسقة وملتزمة. ويجب أن نعيد تحديد الروابط فيما بين تلك الأدوات. وفي ذلك الصدد، لا يسعني سوى أن أكرر ما قاله الأمين العام في تحليله والمسارات التي أبرزها في خطابه الافتتاحي أمام الجمعية العامة (انظر A/72/PV.3). وعلينا جميعا أن نركز على أداء مهامنا الأساسية، وتحقيقا لتلك الغاية، يجب أن نجد السبل لمساعدة شركائنا الإقليميين ليصبحوا أكثر فعالية.

وفي الأشهر الـ ١٢ الماضية عملت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بجدية للتوصل إلى خيارات مجدية من أجل تقديم استجابة أفريقية للتحديات الأمنية التي تواجه القارة. وبعض المسائل، بما في ذلك مسألة التمويل البالغة الأهمية، لا تزال معلقة، ولا بد من معالجتها. ويمكنني أن أحس بالتردد بل والعداء تجاه هذا الأمر من جانب البعض، ولكنني أؤمن إيمانا راسخا

بأن في ذلك يكمن المستقبل. إنني أدرك الجهود الكبيرة التي اضطلع الاتحاد الأفريقي، وفرنسا على استعداد للعمل بالترافق مع شركائنا الأفارقة من أجل الوفاء بالالتزامات التي قطعت في مجلس الأمن، حينما يحين الوقت.

وأود أن أؤكد للمجلس على دعم فرنسا للجهود التي يبذلها فيما يتعلق بالموضوع الذي يجمعنا هنا اليوم. وستظل فرنسا ملتزمة بالعمل من أجل زيادة فعالية عمليات حفظ السلام لصالح شعوب العالم الأشد ضعفا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية الاتحاد الروسي.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): في البداية، أود أن أعرب عن تعازينا لحكومة المكسيك وشعبها على الدمار والخسائر في الأرواح الناجمة عن الزلزال المروع.

وأود أيضا أن أشكر الأمين العام، ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، ورئيس الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام على إحاطاتهم الإعلامية بشأن موضوع اليوم. ونرحب بمبادرة إثيوبيا لعقد جلسة بشأن إصلاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وفي حزيران/يونيه ٢٠١٤، عقد الاتحاد الروسي، بصفته رئيس مجلس الأمن لذلك الشهر،مناقشة مفتوحة بشأن الموضوع نفسه (انظر S/PV.7196). وحتى في ذلك الوقت كان واضحا أن أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام بحاجة إلى التكيف مع الوقائع الراهنة والدولية. ومنذ ذلك الحين، أنجز قدر كبير من العمل. فقد تلقينا تقارير من الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام والعديد من التقارير من الأمين العام، ويجري على قدم وساق إصلاح هيكل بناء السلام. ومع ذلك، هناك مهام جديدة في مجال حفظ السلام ستتطلب مناقشة شاملة فيما بين الدول الأعضاء وفي الأمانة العامة على السواء، بهدف وضع نهج متسقة ومتوازنة والتعامل مع الطابع المجزأ للأسس السياسية والقانونية وصياغة المذاهب المناظرة، وإعداد الوثائق المعيارية، في الوقت المناسب بالاستناد إلى تحليل الخبرة المتراكمة.

ويتمثل موقف روسيا الأساسي في أن علينا لتسوية أي نزاع أولا استخدام الأساليب السياسية مع التركيز على الحوار الوطني، وأنه ينبغي أن تكمن المساعدة على تهيئة الظروف الملائمة لذلك في صدارة عمليات حفظ السلام. إن المبدأ التأسيسي لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام صالح اليوم كما كان دائما – وهو المبدأ القائل إنه لا يمكن نشر ذوي الخوذ الزرق إلا بموافقة أطراف النزاع.

وتتمثل الركيزة الثانية لعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في الحياد. فمن غير المقبول إطلاقا أن ينحاز حفظة السلام إلى أي طرف من أطراف النزاع تحت أي ذريعة كانت. وموقفنا إزاء تعزيز ولايات بعثات حفظ السلام هو توخي الحذر الشديد. ولا يمكن لحفظة السلام التابعين لنا استخدام القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس ولحماية الولاية المنوطة بهم. فلم تقنعنا تجربة منح حفظة السلام سلطة إضافية، على سبيل المثال في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي، حتى الآن بأن النتائج على أرض الواقع تبرر زيادة الخسائر في صفوف حفظة السلام في العمليات التي تنطوي على استخدام القوة. وإذا أردنا الإبقاء على خيار الولايات القوية، فإن ينبغي أن تعاير بعناية شديدة على حالات محددة.

ونرحب بعملية التفكير الجارية في الأمانة العامة فيما يتعلق بإصلاح عمليات حفظ السلام. ويحظى الأمين العام بقدر معين من الحرية في اتخاذ القرارات الإدارية، بما في ذلك بشأن التغييرات التنظيمية في هيكل الأمانة العامة وبعثات الأمم المتحدة. ومع ذلك، وبالنسبة للجوانب السياسية لحفظ السلام، فإن أي تغييرات يجب أن توافق عليها الهيئة الحكومية الدولية المعنية، وينطبق ذلك بصورة خاصة على المسائل الحساسة التي تمس

بسيادة الدول. وثمة اتجاه برز مؤخراء، تشجعه بفعالية الأمانة العامة وفريق للدعم من ضمن دول معينة، هو اتجاه ما يسمى الاستخبارات في عمليات حفظ السلام. وبطبيعة الحال، فإن عمليات حفظ السلام تتألف في المقام الأول من الوحدات العسكرية المنتشرة في المناطق التي تكون فيها تهديدات أمنية، وفي تلك الحالة من المؤكد أنها لا يمكن أن تنجح بدون استطلاع المنطقة، ولكن حتى في هذه الحالة تبقى المسألة الهامة المتمثلة في كيفية السيطرة على المعلومات الواردة والحفاظ على سريتها.

ومع ذلك، فإننا لن نقبل أي محاولات لتفسير هذه المعلومات الاستخباراتية بصورة موسعة أو تطبيقها بمرونة. ولا يمكن أن يحدث أي نقل للبيانات المتعلقة بالأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها أي بعثة من بعثات حفظ السلام إلا بموافقة الحكومة المضيفة، ولأهداف محددة بوضوح ومقيدة ومشروعة لضمان أمن حفظة السلام وحماية المدنيين، وهو نهج أقرته الدول الأعضاء عندما أقرت التقرير (A/70/19) الصادر عن اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام. ونرى أنه سيكون من غير المقبول التفسير التعسفي للولايات التي تمنحها الدول الأعضاء إلى الأمانة العامة. فهو من شأنه أن يؤدي إلى تقويض سلطة الأمم المتحدة ويؤثر تأثيرا سلبيا على الاضطلاع بعمليات حفظ السلام.

ويتمثل أحد العوامل الشديدة الأهمية في أن صون السلم والأمن الدوليين شراكة حقيقية فيما بين أعضاء المجتمع الدولي. ونشيد بالجهود التي تبذلها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية التي تعمل في المناطق الواقعة في نطاق ولايتها القضائية وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وننوه بالإنجازات الهامة التي حققها الاتحاد الأفريقي في إنشاء هيكل على نطاق القارة من أجل السلام والأمن. ونعتقد اعتقادا راسخا أنه لن يمكن من تسوية النزاعات في القارة سوى الجهود الاستباقية التي يبذلها الأفارقة أنفسهم .

وندعو كل الدول للمساعدة في كفالة اضطلاع البلدان الأفريقية بدور رئيسي في تحديد السبل الكفيلة بإرساء السلم والأمن، اتساقاً مع المبدأ الذي أرسته هي ذاتها متمثلاً في إيجاد حلول أفريقية للقضايا الأفريقية. والبلدان الأفريقية مطالبة لا بمواجهة المشاكل والصراعات الداخلية فحسب، بل إنها تواجه أيضاً تصاعداً غير مسبوق في النشاط الإرهابي الذي ازداد بصورة حادة نتيجة للأعمال العسكرية المتهورة للغرب في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

إن تدفق الأسلحة والذخائر عبر ليبيا جنوباً إلى مالي والنيجر وتشاد قد نتج عنه العديد من التهديدات الإرهابية في منطقة الصحراء والساحل. كما كثفت جماعة الدولة الإسلامية في العراق والشام تعاونها مع بوكو حرام وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي. وفي شمال مالي والنيجر، يسعى المرابطون في محاولة لتوحيد كل الجماعات المتطرفة في مالي والنيجر وموريتانيا. وما زالت حركة الشباب نشطة في الصومال.

وما فتئت روسيا تدعو إلى تقديم مساعدة أكثر فعالية للبلدان الأفريقية لبناء قدرتها على مكافحة الإرهاب. ونحن مستعدون لتقاسم خبرتنا في مجال مكافحة الإرهاب مع شركائنا الأفارقة. والمئات من حفظة السلام وأفراد الشرطة الأفارقة يجري تدريبهم سنوياً في المرافق التدريبية الروسية. والبلدان الأفريقية تتطلع للحصول على مساعدات مادية ومالية لجهودها في صون السلم والأمن الدوليين، بما في ذلك في إطار الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، ونحن على استعداد للعمل من أجل التوصل إلى اتفاقات مقبولة للطرفين.

وهناك أيضاً آفاق للتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وهي فرصة تنبثق من المبادرة الروسية لإنشاء بعثة للأمم المتحدة في جنوب شرق أوكرانيا لحماية بعثة الرصد الخاصة إلى أوكرانيا التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بهدف تيسير التنفيذ الصارم والكامل لاتفاقات مينسك بشأن

تسوية الأزمة في أوكرانيا. وكما نعرف، فقد اعتمدت هذه الاتفاقات بموجب القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥) الذي اتخذه المجلس بالإجماع، والعدول عنها لن يكون فكرة صائبة.

وحفظ السلام هو أحد المجالات الرئيسية لأنشطة الأمم المتحدة ويكتسي أهمية عملية بالغة لحياة الملايين من البشر. وتسهم فيه الدول الأعضاء كافة، ولا سيما البلدان المساهمة بقوات. وندعو إلى ضرورة مناقشة جميع المسائل المشتركة المتعلقة بحفظ السلام في المحافل المكرسة لذلك، مثل اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام واللجنة الخامسة. وأعتقد أن الجهود المتضافرة في الجمعية العامة ومجلس الأمن ستمكننا من الحفاظ على الطابع العالمي لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وشرعيتها الفريدة على نحو أفضل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية اليابان.

السيد كونو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): يسرني أيما سرور أن أكون هنا في مجلس الأمن اليوم لمناقشة التحديات التي تواجه عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وإصلاحها. وأود أن أثني على دولة السيد هايلي مريام ديسالين، رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية، لمبادرته بعقد جلسة اليوم، ومعالي السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام، لريادته في مجال إصلاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

إن حفظ السلام جهد نبيل ورفيع قادته الأمم المتحدة لعقود من أجل صون السلم والأمن الدوليين. وتحت راية الإسهام الاستباقي في ذلك الهدف، بذلت اليابان كل جهد ممكن لكي ينعم المجتمع الدولي بالسلام والاستقرار، وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام جزء أساسي في جهودنا هذه بكل تأكيد. وفي عام ٢٠١٥، سنت اليابان مجموعة من القوانين المتعلقة بالسلم والأمن للسماح لبلدنا بالمزيد من الإسهام في الأنشطة المتنوعة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويصادف هذا العام أيضاً الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإصدار قانون التعاون الدولي في مجال السلام. وقد شاركت اليابان بأكثر من ٥٠٠ ١٢ فرد في ٢٧ بعثة، منها كمبوديا ومرتفعات الجولان وتيمور – ليشتي وهايتي، خلال الربع قرن الماضي. ومؤخراً، أرسلنا وحدات هندسية إلى بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لمدة خمس سنوات، وهي أطول فترة لنشر حفظة سلام يابانيين حتى الآن. وقامت تلك الوحدات بإصلاح ما يقرب من ٢٦٠ كيلومتر من الطرق وتطوير ٥٠٠ ٠٠٠ متر مربع من الأراضي. وستواصل اليابان إيفاد طواقم الموظفين إلى مقر البعثة والإسهام في تحقيق السلام والاستقرار في جنوب السودان.

وفيما يتعلق بموضوع اليوم بشأن إصلاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، تؤيد اليابان تماماً تنفيذ جهود الإصلاح ومتابعتها بغية جعل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أكثر فعالية وكفاءة. والقرار ٢٣٧٨ (٢٠١٧)، الذي اتخذناه اليوم، سيكون محركاً قوياً للنهوض بجهودنا في مجال الإصلاح، واليابان تؤيد هذا القرار بقوة وستعمل على تنفيذه.

ومن بين المجالات العديدة التي تستلزم الإصلاح، أود التأكيد على أهمية تدريب حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة وبناء قدراتهم. فوجود حفظة السلام المدربين والمهرة ضروري لضمان عمليات فعالة وكفؤة لحفظ السلام، ونحتاج لسد الفجوة بين ما هو مطلوب في الميدان والقدرات والمعدات المتاحة لحفظة السلام حالياً. واليابان شريك قوي للأمم المتحدة في وضع مشروع الأمم المتحدة للنشر السريع للقدرات الهندسية في أفريقيا الذي يجري تنفيذه في كينيا منذ عام ٢٠١٥. وفي إطار هذه الشراكة، تم إيفاد نحو ٨٠ من عناصر قوات الدفاع الذاتي اليابانية كمدربين لتدريب ١٣٠ من أعضاء الهيئات الهندسية في خمس من بلدان شرق أفريقيا.

ونظراً لأن أكثر من نصف بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام منشورة في أفريقيا، فإننا نرى أن التعاون بينها وبين عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام أمر بالغ الأهمية. وستواصل اليابان

تعزيز تنمية الموارد البشرية من أجل تحقيق الاستقرار الاجتماعي في أفريقيا، وهو أحد المجالات ذات الأولوية في إعلان نيروبي الصادر عن مؤتمر طوكيو الدولي السادس المعني بالتنمية في أفريقيا. وبالاشتراك مع الأمم المتحدة والبلدان الرئيسية المساهمة بقوات في آسيا وأفريقيا، ستواصل اليابان تعزيز بناء القدرات في بلدان منطقة الهند – المحيط الهادئ. وأود أيضاً أن أشدد على أهمية قيام الأمم المتحدة ودولها الأعضاء بتنسيق أنشطتها في مجال بناء القدرات بطريقة متسقة. والاجتماع الذي استضافته اليابان في الشهر الماضي بمشاركة مسؤولين من أكثر من ٣٠ بلداً شهد إقراراً واسع النطاق بأهمية هذا الاتساق في التنسيق.

إن تقرير الأمين العام بشأن إنشاء آلية لسد الفجوة بين توليد القوة وقدراتها سيقدم إلى مجلس الأمن في غضون ٩٠ يوماً من اتخاذ القرار ٢٣٧٨ (٢٠١٧) اليوم. وآمل أن تستند توصياته إلى أفضل الممارسات، بما في ذلك مشروع الأمم المتحدة للنشر السريع للقدرات الهندسية في أفريقيا. ونحن ملتزمون بإجراء مزيد من المناقشات استناداً إلى ذلك التقرير.

وأود أيضاً أن أشدد على أهمية دور المرأة في حفظ السلام وتنمية الموارد البشرية بين الشباب الذين يمثلون مستقبلنا. فالنساء والأطفال هم أكثر المتأثرين والمتضررين بالنزاع، وبوسع حفظة السلام من الإناث تقديم الدعم المناسب لهم ومعالجة احتياجاتهم الخاصة. والمرأة عنصر أساسي في حفظ السلام، وفي الشهر القادم تستضيف اليابان في طوكيو حلقة دراسية للتوعية وتشجيع الجهود لتعيين عدد أكبر من النساء في المناصب القيادية للبعثات. ونهدف أيضاً إلى زيادة عدد المدنيين المساهمين في حفظ السلام من خلال تعزيز تدريب الشباب.

وستواصل اليابان الإسهام بصورة استباقية في أنشطة حفظ السلام، وبوصفها عضواً في مجلس الأمن، ستشارك على نحو فعال في المناقشات المتعلقة بإصلاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، مع التنسيق بشكل وثيق مع الدول الأعضاء الأخرى، فضلاً عن الأمم المتحدة ككل، بغية تحقيق المزيد من الفعالية والكفاءة والمرونة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوروغواي.

السيد لويديل (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): تود أوروغواي أن تعرب تضامنها مع جميع البلدان التي تعرضت في الأيام الأخيرة لظواهر مناخية عنيفة – بما فيها المكسيك، التي ضربها زلزال ثان بالأمس، تسبب في الموت والدمار.

وأود في البداية أن أشكر الرئاسة الإثيوبية، وبالأخص رئيس وزراء إثيوبيا، السيد هيلي ماريام دسالين، على عقد هذه المناقشة الهامة والحسنة التوقيت عن عملية إصلاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. كما أرحب بالطريقة التي تتسم بالانفتاح والشفافية التي أجرت بها إثيوبيا المفاوضات من أجل اعتماد قرار هام مثل ذلك الذي اتخذ اليوم (القرار ٢٣٧٨ (٢٠١٧)).

وأرحب بالبيان الذي أدلى به الأمين العام، وأشكره على وضوح المفاهيم الواردة فيه، والتي تعرض رؤية الأمانة العامة بشأن هذه المسألة البالغة الأهمية بالنسبة للدول الأعضاء.

كما نشكر رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي وممثل الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام على إحاطتيهما الإعلاميتين.

أود أن أؤكد مجددا التزام بلدي بعمليات حفظ السلام، وهو التزام تم التعهد به حتى قبل أن يُطلق عليها مسمى عمليات حفظ السلام. وعلى الرغم من قلة عدد سكان أوروغواي، فقد نشرت أكثر من ٤٣ ٨٠٠ فرد على مدار تاريخها الطويل بوصفها مساهما بوحدات وأفراد شرطة في أكثر من ٢٠ عملية في جميع أنحاء العالم. واليوم، فإن مساهمة قوات أوروغواي تضع بلدنا بين المساهمين الرئيسيين في الأمريكتين وضمن أكبر ٢٠

دولة مساهمة بقوات في العالم. وهذا الجهد المستمر منذ عقود قد زود بلدنا بخبرة ثمينة للغاية في عمليات حفظ السلام، لا سيما مع الأخذ في الاعتبار أن أكثر من ٨٠ في المائة من جنرالاتنا وأكثر من ٧٠ في المائة من الضباط و ٧٠ في المائة من قواتنا شاركوا بالفعل في هذه العمليات.

يتابع بلدنا تطور عمليات حفظ السلام في المناقشة وعلى أرض الواقع. وبصفتنا عضوا منتخبا في مجلس الأمن، فإننا نغتنم هذه الفرصة للإعلان عن تأييد أوروغواي لعملية الإصلاح التي تهدف إلى جعل عمليات حفظ السلام أكثر كفاءة وفعالية، والتأكد من قدرتها على مواصلة الوفاء بالولايات التي صُممت من أجلها.

إن عمليات حفظ السلام لا تزال تمثل الطريقة الأكثر كفاءة وتوفيرا التي يتعين على المجتمع الدولي استخدامها للمساهمة في تحقيق السلام. ولذلك، ينبغي لنا أن ندرك أن القرارات المتعلقة بالميزانية والسياسات يجب أن تسير دائما جنبا إلى جنب، وذلك للحيلولة دون تسبب أي منهما في جعل الولاية غير قابلة للاستمرار. وفي هذا الصدد، أود أن أشاطركم بعض الأفكار المحورية بالنسبة لبلدي في وقت يجري فيه الحديث عن إصلاح هذه العملية. وهي تجسد الموقف الوطني الذي بيناه ودافعنا عنه بصورة منهجية خلال فترة عضويتنا في المجلس ومدتها ٢١ شهرا.

أولا، نرى أن ثمة وثيقتين تشكلان نقطة البداية المطلقة لعملية الإصلاح الجارية. وهاتان الوثيقتان هما تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (انظر S/2015/446) والتقرير اللاحق للأمين العام عن تنفيذ التوصيات (S/2015/682). ولا تزال محتويات كلتا الوثيقتين صالحة وسارية. وعلى الرغم من التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الواردة فيهما، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به، مع الأخذ في الاعتبار في المقام الأول أن سبل المضي قدما ينبغي أن ترتكز على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده والمبادئ الأساسية لحفظ السلام.

ثانيا، نرى أن نجاح أي عملية لحفظ السلام يتوقف، إلى حد كبير، على الخطط المقدمة من الأطراف الأربعة التي تتحمل المسؤولية المشتركة، وهي: مجلس الأمن، والدول أو الأطراف التي تسيطر على الإقليم المعني، والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، والأمانة العامة. ويجب على المجلس أن يظل متحدا عند الاتفاق على الاستراتيجيات السياسية التي تتيح إمكانية تصميم عمليات تشجع الجهات الفاعلة الوطنية في حالات النزاع على تقديم التزامات حقيقية بإيجاد حلول سياسية دائمة وسلمية. ويجب أن يكون ذلك بالإضافة إلى جعل العمليات أكثر مرونة وقدرة على التكيف، مع تكليفها بولايات واضحة تستند إلى أولويات وموارد حقيقية ومناسبة. وقد حدثت تحسينات في هذه المجالات، غير أنها ليست كافية.

بمجرد نشر إحدى العمليات وتكليفها بولاية صحيحة، تقع على عاتق المجلس مسؤولية أن يطلب من الدول المضيفة الاحترام الكامل للشروط المتفق عليها في اتفاقات مركز القوات والامتثال لها، وأن يلزمها بذلك. وتكفل هذه الوثائق حماية الأفراد الذين يسهم بهم أحد البلدان طواعية، وتضمن أداء العملية لوظيفتها. ويجب أن نمنع أي دولة، ولا سيما إذا كانت هذه الدولة جزءا من العملية، من عرقلة البعثات التي ينشئها المجلس.

وبوصفنا بلدا ذا باع طويل في المساهمة بقوات، تعلق أوروغواي أهمية خاصة على المسؤوليات الملقاة على عاتق البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، باعتبار أنها هي البلدان الناشطة في الميدان والتي ينبغي لها تنفيذ الولايات. وفي هذا الصدد، فإن التدريب الذي نسميه في بلدنا ”العاملين في مجال السلام في القرن الحادي والعشرين“ أمر ضروري، حيث أنه تدريب على تعقيد المهام اللازمة من أجل التنفيذ الكامل للولاية. ويتضمن ذلك تحاشي غياب القيادة أو تفادي رفض إطاعة الأوامر أو تجنب التقاعس عن حماية المدنيين أو عدم كفاية المعدات، وذلك على سبيل المثال لا الحصر للمسائل التي ينبغي عدم غض الطرف عنها.

لقد شهدنا أكثر مما ينبغي أن نراه في هذا الصدد، لا سيما في ما يتعلق بحماية المدنيين في الحالات الملحة. ولن أستعرض الموقف الوطني بشأن هذه المسألة الآن لأنه معروف جيدا ويحظى بالاحترام، لكنني أود التأكيد على إسهام مبادئ كيغالي المتعلقة بحماية المدنيين في عملية الإصلاح نظرا لأنها تشير إلى الكفاءة في مجال حماية المدنيين، تلك الكفاءة المستمدة من التدريب والسلوك في الميدان والمساءلة.

وبالنسبة للأمانة العامة، فإن دورها حاسم فيما يخص التوجيه والتوصيات ومن منظور قدرتها على الجمع بين المعايير الأساسية والعليا فيما يتعلق بتنفيذ الولايات والوفاء بها وتحديد متطلبات إعادة تشكيل البعثات. والتخفيضات الأخيرة في الميزانية والموظفين تجبر أوروغواي على التأكيد من جديد على أن أي إعادة تشكيل ينبغي تقييمها على أساس كل حالة على حدة، مع إجراء تقييم كامل من جانب إدارة عمليات حفظ السلام.

ثالثا، أود أن أشارككم موقفنا بشأن تطور عملية الإصلاح. إننا نرى أن اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام يتعين عليها تقديم إسهام هام، كما هو الحال بالنسبة للجنة الخامسة والفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام التابع لمجلس الأمن والأمانة العامة. ونرى أنه يجب علينا البدء في التغلب على التنافس بين الهيئات أو اللجان، والذي يؤدي إلى إبطاء العملية، إذ أن لكل منها مهام محددة مما يجعلها تقدم إسهاما إيجابيا في مجموعها. ونحن نفهم أن الجهود التي يبذلها الأمين العام توحي بذلك في مبادرته لإصلاح هيكل السلام والأمن في المنظمة.

وأود أن أشير إشارة صريحة إلى اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، حيث إن بلدنا ما فتئ يدافع عن عملها، إدراكا منه لقيامها بعمل كبير وهام، نرى أنه جدير بالذكر بصفة خاصة، ولا سيما لما له من صلة بالنظر في التوصيات الواردة في تقارير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام وتقارير الأمين العام.

وأخيرا، أود أن أتكلم عن كيفية ضمان تنفيذ الإصلاح ومتابعته. إن القرار الذي اتخذناه اليوم يشتمل على عناصر من شأنها أن تتيح للمجلس أن يكون أكثر نشاطا، وبخاصة من خلال النظر في تقارير الأمين العام عن التقدم المحرز، فضلا عن إجراء مناقشات سنوية مفتوحة. ونحن نشيد بهذه العناصر.

في الختام، وإذ نؤكد من جديد التزام أوروغواي المستمر دون تغيير، أود أن أذكر بأنه دون جعل مشاركة المرأة أمرا منهجيا، لن تتمكن عمليات حفظ السلام من تحقيق المستوى الأمثل من الكفاءة أو النجاح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات.

السيد يورنتي سوليز (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أعرب عن الأسف لاضطرار وزير خارجية بلدنا للمغادرة بصورة لم تكن متوقعة الليلة الماضية وعدم تمكنه من الوجود هنا اليوم. وعلى أية حال، تهنئ بوليفيا الرئاسة الإثيوبية للمجلس على تنظيمها هذه المناقشة. إن بوليفيا لم تصوت مؤيدة للقرار ٢٣٧٨ (٢٠١٧)، الذي اتخذ اليوم فحسب، بل إننا شاركنا في تقديمه أيضا.

وأيضا، وعلى نحو ما أعربتم عنه، سيدي الرئيس، فإن حكومة بوليفيا وشعبها يعربان عن حزنهما العميق ويقدمان التعازي إلى حكومة المكسيك وشعبها على القتلى والمصابين من جراء الزلزال الذي وقع بالأمس. ونعرب عن ذلك الشعور كذلك لأشقائنا وشقيقاتنا في منطقة البحر الكاريبي وفي الولايات المتحدة الذين عانوا من آثار الأعاصير الرهيبة التي هبت خلال الأيام الأخيرة الماضية.

وتقدر بوليفيا البيان الذي أدلى به الأمين العام، إضافة إلى تقريري رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي ورئيس الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام.

وقبل عامين، تلقت الأمم المتحدة تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام وتوصياته (انظر S/2015/446). وبصورة عامة، يفحص التقرير البيئات والمهام المختلفة التي تواجهها تلك العمليات حاليا، ويمكن نهجه من تحديد الأولويات المختلفة والتدابير اللازمة لتعزيزها من أجل إنشاء نظام متماسك وقادرة على التكيف للتعامل مع النزاعات الجديدة وحالات ما بعد النزاع.

كما تلقينا توصيات الأمين العام السابق، الذي يحث، في تقريره المؤرخ ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ (S/2015/682)، على تعزيز إصلاح متسق وعملي في عمليات حفظ السلام لجعلها أكثر فعالية، وأسرع وأكثر خضوعا للمساءلة أمام البلدان والشعوب التي تساعدها. ويؤكد التقرير أن الإصلاح يجب أن يركز على ثلاث ركائز هي: المنع والوساطة، والشراكات الإقليمية والعالمية الوثيقة، وعلى إيجاد سبل جديدة لتخطيط عمليات السلام وتنفيذها.

إن بوليفيا تؤيد آليات الحوار والتفاوض والتسوية السلمية للنزاعات. وتؤكد بوليفيا أن اتخاذ نهج وقائي، في إطار دراسة كل حالة على حدة لسياق كل نزاع، أمر ضروري من أجل التحديد الكافي للولايات، أيا كان طابعها، مع الاحترام الصارم لسيادة الدول واستقلالها وسلامتها الإقليمية، وتعزيز ملكيتها الوطنية وبدون استخدام تلك العمليات أدوات للتدخل.

ومن الناحية الأخرى، ومن أجل منع نشوب النزاعات، من الأهمية البالغة بمكان تعزيز الحوار والتفاوض والتعاون مع الشركاء الإقليميين ودون الإقليميين. ويتجلى هذا، على سبيل المثال، في الجهود المتضافرة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي، من خلال مجلسه للسلام والأمن، والمنظمات دون الإقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ضمن أمور أخرى. وقد أدت تلك الجهود إلى إحراز تقدم كبير في مجال منع نشوب النزاعات. وتصبح تلك الجهود أكثر جدوى حينما تتبادل المنظمات دون الإقليمية والإقليمية والأمم المتحدة فهما مشتركا للأزمة وتتخذ نهجا موحدا نحو تسويتها.

وفي ذلك الصدد، علينا أن نأخذ بعين الاعتبار كل طرائق الدعم الممكن من أجل تمويل عمليات السلام بطريقة مستمرة ويمكن التنبؤ بها، ومرنة، وفقا للقرار ٢٣٢٠ (٢٠١٦). وينبغي تقييم تلك الطرائق وتنقيحها بطريقة من شأنها أن تمنح المزيد من الاستقلال الذاتي للأمم المتحدة في مقابل البلدان التي تقدم مساهمات أكبر، نظرا لأن من المحتمل أن يؤدي استخدام ذلك العامل إلى تقويض أهداف ومقاصد البعثات ذاتها. ومن هذا المنطلق، يجب أن تكون الولايات واضحة، ويجب أن تتناسب مع الحقيقة على أرض الواقع. ويجب أن تخطط وفقا للأهداف التي تهدف إلى تحقيقها، ولا بد أن يكون هناك عدد كاف من الموظفين المدربين والمجهزين بصورة سليمة.

ولا يمكن تحقيق الأهداف حصرا عن طريق إدخال تعديلات على الميزانية لا تتناسب بالضرورة مع الحقيقة على أرض الواقع وبدون التشاور مع البلد المضيف. وفي كثير من الحالات، فإن لدى البلدان التي يمكنها تقديم مساهمات أكبر أيضا قدرا أكبر من الديون التاريخية المستحقة على البلدان التي تنتشر فيها البعثات. ونعتقد أن إجراء تقييم استراتيجي مشترك في وقت الإذن ببعثات السلام بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة ينبغي أن يشمل، ضمن اعتبارات أخرى، الآثار المالية المترتبة على نشر تلك البعثات، وينبغي احترام التقييم وتنفيذه.

وبالمثل، وفي سياق بناء السلام، من الضروري الامتثال لتنفيذ برنامج المرأة والسلام والأمن، تمشيا مع القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ولا بد من إعادة التأكيد على مشاركة المرأة في عمليات السلام وضمانها وتعزيزها باضطلاع المرأة بدور فعال في منع نشوب النزاعات والوساطة والتفاوض والحوار من أجل التوصل إلى حلول على قدم المساواة، بما في ذلك في إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع، من خلال إعادة إدماج المرأة اقتصاديا

واجتماعيا وثقافيا. وبالقدر نفسه، يجب منح الأولوية لإدراج عدد منصف من النساء العاملات في ميدان عمليات السلام.

وفيما يتعلق بالعنف الجنسي في حالات النزاع، فإننا نشهد بقلق بالغ أن هذه الآفة تخلف ضحايا على جميع مستويات المجتمع. فهو، في الحرب والنزاع المسلح، أسفر دائما عن عواقب مدمرة على البشرية. وتجدد بوليفيا التأكيد على دعمها لسياسة الأمين العام لعدم التسامح إطلاقا والتزامها بهذه السياسة. كما نشيد بمبادراته الشاملة وبرنامج عمله لمكافحة الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي وندعمها.

وتؤكد بوليفيا مجددا تأييدها لعمليات السلام والتزامها بها، وتقدر أعمال موظفي الأمم المتحدة، فضلا عن الموظفين الموفودين من البلدان المساهمة بقوات عسكرية والمساهمة بأفراد شرطة – الرجال والنساء الذين يخاطرون بحياتهم يوميا من أجل توطيد السلام الدائم والمستدام، تمشيا مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه.

ولا نقصد تحويل المناقشة العامة للجمعية العامة إلى مجلس الأمن، ولكن وفد الولايات المتحدة طرح بعض المواضيع التي يعتقد وفد بلدي أن عليه أن يعلق عليها. فقد تكلم الوفد عن التشكيل الحالي لمجلس حقوق الإنسان. وليس من قبيل الصدفة أن الولايات المتحدة تطعن في تكوين مجلس حقوق الإنسان، لأنها غير قادرة على السيطرة عليه. وأود أن أدعو إلى عقد مناقشة صادقة بموجب الشروط نفسها من أجل إصلاح مجلس الأمن – لإصلاحه ولضمان المشاركة الكاملة والفعالة للعديد من المناطق التي للأسف تستبعد من المجلس بتشكيله الحالي.

وبالمثل، فإننا نعتقد أن أحد التهديدات الرئيسية أمام تعددية الأطراف وأمام الاتفاقات التي توصلت إليها الأمم المتحدة هو النهج الانفرادي. وفي صباح هذا اليوم، وافقت حركة بلدان عدم الانحياز – المؤلفة من ١٢٠ من أعضاء المنظمة، أي ما يقرب من ثلثي أعضاء الأمم المتحدة، الذين دعوا إلى إصلاح المجلس – على إعلان سياسي، هو إعلان نيويورك السياسي. وأود أن أقرأ فقرتين من الإعلان السياسي، يتطرقان للبيان الذي أدلى به وفد الولايات المتحدة.

إن وزراء خارجية حركة بلدان عدم الانحياز

(تكلم بالإنكليزية)

”يجددون تأكيد معارضتهم للنهج الانفرادي وللتدابير القسرية الانفرادية التي تفرضها بعض الدول، بما فيها التدابير ذات الطابع الاقتصادي أو المالي أو التجاري التي لا تتفق مع القانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، والقواعد والمبادئ المنظمة للعلاقات السلمية بين الدول، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى تآكل وانتهاك ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، واستخدام القوة والتهديد باستخدامها“ – وأود أكرر ذلك – ”استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، وممارسة الضغوط واتخاذ تدابير قسرية كوسائل لتحقيق أهداف سياستها الوطنية، بما في ذلك تلك التدابير التي تستخدم كأدوات لممارسة الضغط السياسي، والاقتصادي والمالي على أي بلد، ولا سيما البلدان النامية.“

ويعرب الوزراء كذلك عن ”قلقهم من استمرار فرض تلك التدابير، التي أعاقت رفاه سكان البلدان المتضررة، وتعرقِّل التحقيق الكامل لحقوقهم الإنسانية“.

وأود أن أقرأ فقرة أخرى من هذا الإعلان:

”ويعلن الوزراء تأكيد عزمهم على الامتناع عن الاعتراف أو اتخاذ أو تنفيذ أي تدابير أو قوانين قسرية تتجاوز الحدود الإقليمية أو أحادية الجانب، بما في ذلك الجزاءات الاقتصادية الأحادية وغيرها من التدابير التخويفية والقيود التعسفية على السفر، التي من شأنها ممارسة الضغط على بلدان عدم الانحياز – ما يهدد سيادتها واستقلالها وحريتها في التجارة والاستثمار –

ويمنعها من ممارسة حقها في أن تقرر نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية بمحض إرادتها الحرة، حيث تشكل هذه التدابير أو القوانين انتهاكات صارخة للميثاق والقانون الدولي، ولا سيما مبادئ عدم التدخل وتقرير المصير واستقلال الدول الخاضعة لهذه الممارسات، والنظام التجاري المتعدد الأطراف، فضلاً عن القواعد والمبادئ التي تحكم العلاقات الودية بين الدول، وفي هذا الصدد تعارض وتدين هذه التدابير أو القوانين واستمرار تطبيقها، وتواصل جهودها من أجل عكس مسارها على نحو فعال، وتحث الدول الأخرى على أن تحذو حذوها، على نحو ما دعت إليه الجمعية العامة وغيرها من أجهزة الأمم المتحدة، وتطالب الدول التي تطبق هذه التدابير أو القوانين بالعدول عنها بالكامل وعلى الفور“.

(تكلم بالإسبانية)

وقد أشير إلى جمهورية كوبا التي كانت ضحية في الأيام الأخيرة لإعصار تسبب للأسف في وقوع أضرار مادية جسيمة وأسفر بكل أسف عن خسائر في الأرواح. وبالرغم من ذلك، فإن كوبا تقوم بإرسال أطباء إلى الجزر الشقيقة الأخرى في منطقة البحر الكاريبي من أجل تلبية احتياجاتها الناجمة عن هذه الكارثة الطبيعية.

وليس ثمة شك في أن كوبا تعد مثالاً للتضامن، وفي مقابل هذا التضامن الذي تبديه يومياً، فإنها لم تطلب شيئاً من أي جهة – لا امتياز نفطي أو تعديني – كما أنها لم تضع أي شروط لمساهماتها. كما أن كوبا مثال ملموس لحقوق الإنسان. وأتمنى أن يبلغ كثير من بلداننا مستوى التعليم والصحة الذي حققه الكوبيون. ولكن الأهم من ذلك، أن كوبا مثال للكرامة. لقد عانت كوبا لأكثر من ٦٠ عاماً من حصار أحادي ومجحف، وهو ما دعا الجمعية العامة إلى الانعقاد مرات عديدة سعياً لإنهاء هذا الحصار.

وعليه، فإن بوليفيا تطالب الولايات المتحدة بإنهاء هذا الحصار الجائر والأحادي دون قيد أو شرط، حيث أنه تسبب طوال أكثر من ٦٠ عاماً في الكثير من المعاناة للشعب الكوبي. ولا بد إن تنتهي هذه السياسة الفاشلة والجائرة. والإجراءات الجديدة التي أعلنها الرئيس ترامب تمثل عودة للحصار المالي والتجاري والاقتصادي ضد كوبا وتعكس مسار التقدم المحرز في العلاقات الثنائية بين كوبا والولايات المتحدة. وعليه، يجب أن تتمسك الأمم المتحدة بقراراتها، وألا ترفع الولايات المتحدة حصارها الإجرامي فحسب، بل وأن تدفع تعويضات جبرية عن الأضرار التي تسبب فيها. كما ينبغي أن تعيد غوانتانامو إلى السيادة الكوبية.

وقد أشير أيضاً إلى جمهورية فنزويلا البوليفارية، التي تواجه الآن عملياً ما رفضه ١٢٠ من أعضاء هذه المنظمة، أي الجزاءات الأحادية وتهديدات الغزو من جانب حكومة الولايات المتحدة، التي تسعى بطبيعة الحال إلى مقاطعة عملية الحوار الجارية. وبوليفيا بالطبع ترفض هذه الجزاءات الأحادية رفضاً قاطعاً. ونحن نرفض تهديدات الغزو واستخدام القوة، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. وفضلاً عن ذلك، نود أن نعرب للرئيس نيكولاس مادورو موروس وشعب فنزويلا عن تأييدنا وتضامننا. وبوليفيا تؤيد مبادرات الحوار حتى يتسنى للوسائل الديمقراطية التي اقترحتها حكومة فنزويلا إيجاد حلول للحالة في البلد.

وأشير أيضاً إلى العلاقات مع إسرائيل. وقد أعربت حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ والصين والغالبية العظمى من أعضاء الجمعية العامة بوضوح عن رفضهم للاحتلال الإجرامي الذي تمارسه إسرائيل في الأراضي الفلسطينية. وبوليفيا تدين بناء أي مستوطنات جديدة فضلاً عن الاعتداءات العسكرية ضد الشعب الفلسطيني. ونطالب بتنفيذ الحل القائم على وجود دولتين، وإقامة دولة فلسطينية ودولة إسرائيلية داخل حدود ما قبل عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكر جميع المتكلمين بألا تزيد بياناتهم على أربع دقائق حتى يتسنى للمجلس إنجاز عمله بسرعة. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات مطولة أن تعمم نصوصها المكتوبة وأن تدلى بنسخة مختصرة عند أخذ الكلمة في القاعة.

أعطي الكلمة الآن لفخامة السيد جاكوب زوما، رئيس جنوب أفريقيا.

الرئيس زوما (تكلم بالإنكليزية): للأسف، سمعت الآن للتو أنه كان عليّ أن أختصر بياني. ومع أنه لم يكن لدي الوقت للقيام بأي اختصار، سأحاول توخي الإيجاز.

ترحب جنوب أفريقيا بعقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم بشأن عمليات حفظ السلام. وبالنسبة لأفريقيا وجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، فإن مسألة عمليات حفظ السلام – وخاصة عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي – تكتسي أهمية كبرى. وهذه المناقشة جاءت في الوقت المناسب لأنها تأتي وسط مظاهر من التهديدات المختلفة للسلم والأمن في أفريقيا.

إن آفتي الإرهاب والتطرف العنيف، فضلاً عن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة، ما هي إلا بعض التحديات الأمنية التي يتعين على أفريقيا مواجهتها حالياً. وعلاوة على ذلك، فإن ظهور جماعات مسلحة جديدة وجماعات مسلحة منشقة ووجود قوى سلبية في بعض حالات النزاع في القارة هو مدعاة للقلق. وبعض هذه التهديدات ربما يكون غريباً على القارة الأفريقية. وفي الوقت نفسه، يمكن القول إن بعض التهديدات، كالإرهاب والتطرف العنيف، هي ظواهر عالمية تتجاوز آثارها الحدود.

وعلى هذا النحو، فإن الأمم المتحدة ملزمة بدعم مبادرات السلام والأمن على الصعيد الإقليمي المتخذة وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

لقد أحرز تقدم كبير في النهوض بالشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن مسائل السلام والأمن. وفي هذا الصدد، نرحب بتوقيع الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن في ١٩ نيسان/أبريل. إن الإطار دليل واضح على أنه لا يمكن ترك الاتحاد الأفريقي وحده ليجد حلا للتحديات الأفريقية التي تواجه السلام والأمن، بالنظر لما تنطوي عليه من تعقيدات وآثار بعيدة المدى. وسيزيد الإطار من تعزيز ودعم التنسيق والتعاون والتآزر بين المنظمتين.

وتمثل مسألة التمويل العملي والمرن والمستدام لعمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي التي يأذن بها مجلس الأمن أحد الشواغل الكبرى لجنوب أفريقيا. وفي حين أننا نتفهم تخوف بعض أعضاء المجلس فيما يتعلق باستخدام الأنصبة المقررة للأمم المتحدة من أجل تمويل تلك العمليات، فإننا نرى أيضا أن مناقشات مجلس الأمن بشأن هذه المسألة ذات الأهمية الأساسية بالنسبة لأفريقيا ينبغي أن تسترشد بمبدأ صدارة الأمم المتحدة، من خلال مجلس الأمن، في صون السلم والأمن الدوليين، وبالفهم المشترك لحقيقة أنه عندما يتدخل الاتحاد الأفريقي في حالات النزاعات والأزمات في القارة، فإنه يقوم بذلك بالنيابة عن مجلس الأمن. ولذلك، يقع على عاتق الأمم المتحدة واجب توفير الأنصبة المقررة للأمم المتحدة من أجل عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي بإذن من مجلس الأمن.

ولذا، فإن جنوب أفريقيا ترحب بالخطوات التي اتخذها الأمين العام لإيجاد حل لهذه المسألة. وقد أحطنا علما بالخيارات الأربعة لنموذج التمويل التي يمكن من خلالها استخدام الأنصبة المقررة للأمم المتحدة لسد الثغرات المالية في عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي، التي قدمها الأمين العام في تقريره (S/2017/454) عن الخيارات المتاحة للإذن بعمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي ودعمها. وتشمل هذه

الخيارات تقديم إعانات مالية في الظروف الاستثنائية والطارئة؛ والتمويل المشترك من ميزانية موضوعة بشكل مشترك؛ ومكاتب دعم تابعة للأمم المتحدة؛ والتمويل المشترك للبعثات المختلطة. ونلاحظ كذلك أنه من بين هذه الخيارات الأربعة، أوصى الأمين العام بأن يوافق مجلس الأمن، من حيث المبدأ، على خيار التمويل المشترك من ميزانية موضوعة بشكل مشترك.

ويرى وفد بلدي أنه ينبغي لمجلس الأمن استكشاف تنفيذ كافة خيارات نموذج التمويل المقترح في تقرير الأمين العام على أساس كل حالة على حدة، مع ملاحظة أن ما سيحدد هذا هو طبيعة وخصوصيات كل عملية من عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي. بيد أنه ينبغي تطبيقها بطريقة تستفيد من النجاحات التي تحققت مع معالجة نقاط الضعف التي تعاني منها هذه النماذج من خلال الاستفادة من التجارب السابقة.

وأود أن أؤكد مجددا على استمرار التزام جنوب أفريقيا بتنشيط صندوق الاتحاد الأفريقي للسلام. ونؤيد النوافذ الثلاث للأنشطة التي سيمولها الصندوق. وتقييمنا هو أنه ينبغي أن تظل الوساطة والدبلوماسية الوقائية الأولوية الرئيسية لما نقوم به من أنشطة في مجال السلم والأمن من أجل التخفيف من آثار النزاعات.

وتؤيد جنوب أفريقيا الملاحظة الواردة في تقرير الأمين العام بأن

”عمليات دعم السلام أداة رئيسية يعتمد عليها المجتمع الدولي بصورة متزايدة في التصدي للتحديات التي تواجه السلام والأمن في أفريقيا“ (S/2017/454، الفقرة ٢).

ولهذا السبب، يرى وفد بلدي أنه يمكن للأمم المتحدة أن تفعل المزيد بشأن مسألة تمويل عمليات دعم السلام الأفريقية، مع الأخذ في الاعتبار بالظروف التي تنشر في ظلها هذه العمليات، التي غالبا ما تنطوي على تضحية بشرية كبيرة. ومن حيث الجوهر، فإن ذلك يعد إسهاما أساسيا في أي عملية لدعم السلام ينبغي أن يحظى بالتقدير من جانب المجتمع الدولي عموما.

وفي الختام، أود أيضا أن أذكر الجميع بمسؤوليتنا وهدفنا المشترك تجاه تحقيق السلام والاستقرار والرخاء في أفريقيا، تمشيا مع أهداف المشروع الرئيسي لخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، مبادرة إسكات دوي المدافع بحلول عام ٢٠٢٠.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لفخامة السيدة كريستي كاليوليد، رئيسة جمهورية إستونيا.

الرئيسة كاليوليد (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم. إننا في إستونيا لا نزال ملتزمين بخطة الإصلاح التي وضعها الأمين العام غوتيريش. ينبغي للإصلاحات أن تمضي بنا صوب أمم متحدة أكثر فعالية، مع تركيز واضح على منع نشوب النزاعات والوساطة. ويجب أن يكون لعمليات حفظ السلام التي نقوم بها أهدافا ملموسة واستراتيجيات للخروج. ولكي تكون العمليات فعالة، يجب أن تتسم بمرونة ذاتية حيث إن الحالة المحيطة تكون حتما متقلبة.

وتُستمد أفضل المعلومات المتعلقة بالاحتياجات المتغيرة من قادة البعثات وغيرهم من الكيانات الميدانية. ويضمن تنفيذ اقتراحاتهم حدوث تكيف تلقائي مع التغيرات على أرض الواقع. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاستماع إلى العاملين في الميدان وأخذ ما يقولونه في الاعتبار أمر جيد لتحفيز موظفينا الميدانيين. ونحن بحاجة لمن لديهم الشجاعة للتواصل معنا نحن صانعو القرارات. وهؤلاء الأشخاص لن يكونوا معنا إلا إذا قدمنا استجابة تتقبل الآراء. ومن ثم، نهيئ دائرة إيجابية من التكيف اللازم لبلوغ أهداف حفظ السلام.

ومن أجل تحقيق السلام المستدام، فإن الشراكة مع المنظمات الإقليمية والحكومات المضيفة والمجتمعات المحلية أمر

حيوي. ويمكن القيام بذلك على أفضل وجه من خلال القيام يوما بعد يوم ببيان مدى أهمية حماية المدنيين بالنسبة لنا وضمان استدامة سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي وإشراك الجهات الفاعلة المحلية في دعم القيم الأساسية التي نستند إليها في كل ما نقوم به من أعمال.

ويتعين استكمال عمليات حفظ السلام بأنشطة تهدف إلى التحسين الفعلي للأحوال المعيشية للسكان المتضررين، بما في ذلك الإسراع بتنفيذ مشاريع فعالة وملموسة لإيجاد فرص عمل وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع. كذلك، فإن ثمة أهمية حيوية لجميع الآليات اللازمة لدعم المشاركة الكاملة للمرأة في بناء السلام والمسائل الأمنية، لأنها ستضمن أيضا أفضل حماية للأطفال في مناطق البعثات.

ولا يمكننا تحقيق السلام المستدام إلا إذا كان لدينا فهم واسع وشامل للنزاعات وأسبابها الجذرية. وفي هذا الصدد، من المؤسف أن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي ستفقد جهود وحدة الاستخبارات التابعة لها. وقد زودت هذه الأخيرة صانعي القرار على جميع المستويات بفهم فريد للقضايا المطروحة.

إن لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام دورا أساسيا في ضمان السلام والاستقرار على الصعيد العالمي. ومن دواعي الأسف أنه يُنظر أحيانا إلى عمليات حفظ السلام باعتبارها هدرا للموارد وأنها لا تحقق نتائج إيجابية، ولكننا نعلم أن الحقيقة عكس ذلك تماما، ويجب علينا أن نجد السبل الكفيلة بجعل ذلك من المسلمات. والاتصال يمثل ضمانة هامة لاستمرار دعم عامة الناس لهذه العمليات.

وجذب الاهتمام الواسع النطاق عبر قنوات الاتصال الحديثة أمر صعب التحقيق، ولكنه يصبح بسرعة إحدى أكثر الأدوات فعالية للتعريف بأهدافنا وإجراءاتنا والنتائج المحرزة. وكما تظهر الأبحاث، فإن عمليات حفظ السلام تقلل عدد القتلى في صفوف المدنيين. وعلاوة على ذلك، فإنها فعالة من حيث التكلفة أيضا. وتشكل ميزانية الأمم المتحدة لحفظ السلام أقل من واحد في المائة من حجم الإنفاق العسكري العالمي، وتتقاسمها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها ١٩٣ دولة. وهذه هي الحقيقة البسيطة التي لدينا كل الحق في أن نفخر بها، بينما نواصل التطلع إلى التحسين المستمر لأنشطتنا في حفظ السلام، وهو ما ينبغي أن نفعله في هذا العالم الذي لا يمكن التنبؤ بما سيجري فيه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لنائب رئيس جمهورية إندونيسيا.

السيد كالا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئاسة الإثيوبية على عقد هذه المناقشة المفتوحة.

إن التزام إندونيسيا بالسلم والأمن العالميين راسخ في دستورنا. وعلى هذا النحو، بعد فترة وجيزة من الاستقلال، نشرت إندونيسيا أول قوات لها للخدمة في صفوف ذوي الخوذ الزرق. ونحن اليوم من بين أكبر البلدان المساهمة بقوات. وسننشر قريبا ١ ٠٤٠ فردا من حفظة السلام، بمن فيهم قوات سيجري نشرها ضمن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

إن إسهام أصحاب الخوذ الزرق في تحقيق السلام والأمن العالميين أمر لا جدال فيه. ولكن توجد حاجة إلى الإصلاح في عصر عدم اليقين العالمي وفي ظل التحديات المترتبة عليه. ولذلك، تؤيد إندونيسيا إصلاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وأود إبراز العديد من النقاط المهمة.

أولا، يتطلب الإصلاح الناجح الدعم السياسي القوي والجماعي. ويتعين تعزيز الشراكة بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات والبلدان المضيفة. ومن ثم، ينبغي التخلص من العقلية المتقوقعة للأمم المتحدة. ثانيا، يتضمن

تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام لعام ٢٠١٥ (S/2015/446) مبادئ توجيهية هامة للتحولات الأساسية اللازمة في عمليات حفظ السلام. ويجب أن ننفذ هذه المبادئ التوجيهية. ثالثا، يجب علينا أن نواصل الربط بين الدبلوماسية الوقائية والوساطة وبناء السلام. إنها تشكل عناصر أساسية للحفاظ على السلام.

ويجب أن يعبر الإصلاح عن الاحتياجات الفعلية لقوات حفظ السلام في الميدان. ويمثل بناء القدرات أحد العناصر الأساسية. وهو يتطلب معارف موحدة وتدريبا مبتكرا، مما يعزز قدرة حفظة السلام على حماية المدنيين، مع ضمانهم لسلامتهم الشخصية. وفي نهاية المطاف، سيستفيد العالم من زيادة قدرات حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة.

ومن جانبنا، تقف إندونيسيا على أهبة الاستعداد للإسهام، ليس في تعزيز الكفاءة المهنية لقوات حفظ السلام فحسب، وإنما أيضا في تعزيز دور المرأة في حفظ السلام. وخلال السنوات الثلاث الماضية، درب المركز الإندونيسي لحفظ السلام حفظة سلام من ٣٠ بلدا، بمن فيهم ٧ ٠٠٠ من جنود حفظ السلام الإندونيسيين.

إن الدور الهام الذي تضطلع به الآليات الإقليمية في صون السلام والاستقرار أمر لا غنى عنه. وفي جنوب شرق آسيا، أنشأت رابطة أمم جنوب شرق آسيا نظاما إيكولوجيا إقليميا لتحقيق السلام والاستقرار والازدهار. ويجسد ذلك النظام الإسهام الملموس للمنظمات الإقليمية في تحقيق السلام العالمي. ولذلك، يجب على الأمم المتحدة تعزيز الشراكة والمشاركة مع المنظمات الإقليمية. وقد أسهمت شراكتها مع الاتحاد الأفريقي، على سبيل المثال، في التغلب على الفجوات في القدرات في المنطقة.

ستخوض إندونيسيا، التي عقدت العزم على أن تكون شريكا حقيقيا في جهود السلام العالمي، الانتخابات لنيل العضوية غير الدائمة في مجلس الأمن للفترة من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٠ بغية إنشاء نظام إيكولوجي عالمي للسلام والاستقرار ولضمان التآزر بين أهداف الحفاظ على السلام وخطة التنمية ومكافحة الإرهاب والغلو والتطرف المصحوب بالعنف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لنائب رئيس وزراء نيبال.

السيد كريشنا (نيبال) (تكلم بالإنكليزية): تهنئ نيبال الرئاسة الإثيوبية للمجلس على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة. كما نشكر الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي على إحاطتيهما الإعلاميتين القيمتين.

إن حفظ السلام هو النشاط الرئيسي للأمم المتحدة في مجال صون السلم والأمن الدوليين. ولا تقتصر عمليات حفظ السلام اليوم على رصد اتفاقات وقف إطلاق النار، بل تطورت لتصبح عمليات متعددة الأبعاد. غير أن حفظ السلام لا يمكن أن يفعل ما يمكن أن تفعله التسوية السياسية التي يتم التوصل إليها عن طريق التفاوض. كما أنه لا سبيل إلى تحقيق التنمية دون سلام، ولا إلى إرساء السلام الدائم دون تنمية مستدامة. وينبغي لجهود حفظ السلام بناء القدرات المحلية للبلدان الخارجة من النزاعات وضمان نزاهتها ومصداقيتها.

وما فتئت نيبال تُعتبر شريكا ثابتا وموثوقا لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام منذ ما يقرب من ٦٠ عاما الآن. وخدم أكثر من ١٣٠ ٠٠٠ نيبالي في عمليات حفظ السلام حتى الآن، لقي منهم ٧٣ منهم حتفهم خلال تلك العمليات. وتود نيبال، وهي حاليا سادس أكبر مساهم بقوات وبأفراد شرطة والتي خدم جنودها في بعض أصعب البعثات، أن تدلي بالنقاط التالية فيما يخص إصلاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

تمكنت عمليات الأمم المتحدة للسلام من التكيف بنجاح مع الأوضاع المتغيرة، وينبغي أن يستمر ذلك. ويتعين أن يكون الإصلاح عملية مستمرة، وليس حدثا لمرة واحدة.

ويرتهن الإصلاح بإرادة جميع أصحاب المصلحة السياسية والتزامهم ودعمهم وتضامنهم. ولا يمكن للتنفيذ الانتقائي للتوصيات الواردة في التقارير الرئيسية أن يأتي بالنتائج التي نصبو إليها جميعا.

وترحب نيبال بدعوة الأمين العام إلى زيادة كبيرة في دبلوماسية السلام. فينبغي أن تستخدم لتسريع الإصلاح في أساليب عمل المجلس، بما في ذلك من خلال دعم بناء قدرات الحكومات الوطنية في الحفاظ على السلام.

وينبغي أن يعزز منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام عن طريق توفير الموارد اللازمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة والتنسيق مع مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، الذين يتعين أن يكونوا هناك بدءا بمرحلة التخطيط.

وينبغي لبعثة حفظ السلام أن تحمي المدنيين وتكفل سلامة وأمن حفظة السلام لتساعد في الإبقاء على روحهم المعنوية عالية بحيث يمكنهم أداء مهامهم حتى في الظروف غير المؤاتية.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد للجمعية على التزام نيبال بدعم الإصلاحات في عمليات السلام. فلنتجاوز جميعنا مرحلة عدم تنفيذ تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (انظر S/2015/446) ولنعمل معا على إنجاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدعو الآن دولة السيدة إرنا سولبيرغ، رئيسة وزراء مملكة النرويج، إلى أخذ الكلمة.

السيدة سولبيرغ (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية، وجمهورية كوريا، وبلدي، النرويج. في عام ٢٠١٤، أنشأت بلداننا الثلاثة المجموعة عبر الإقليمية غير الرسمية لأصدقاء عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وظلت المجموعة تجتمع بانتظام منذ ذلك الحين، لتيسير الحوار بشأن الإصلاحات.

لقد شُرِّد أكثر من ٦٥ مليون نسمة قسرا جراء النزاعات في العام الماضي، وفقا لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين – وهو أعلى رقم سجل حتى الآن. إن وراء هذه الأرقام أفراد من الرجال والنساء والأطفال – أسر تفككت وأجبرت على مغادرة ديارها. يجب علينا أن نفعل كل ما في وسعنا لمنع ذلك المصدر الهائل للمعاناة الإنسانية وحله والتخفيف منه.

لقد كان تقرير عام ٢٠١٥ الصادر عن الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (انظر S/2015/446) معلما بارزا في جهودنا الرامية إلى جعل عمليات السلام أكثر سرعة وفعالية. ويمثل التقرير، إلى جانب الاستعراضات الأخرى التي تمت مؤخرا، مجموعة متسقة من التوصيات لتكييف عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام مع حقائق الميدان المتزايدة التعقيد.

وأود أن أسلط الضوء على ثلاثة مجالات يمكن لمجلس الأمن أن ينخرط ويعمل فيها في إطار حوار وثيق مع الأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة والدول المضيفة.

أولا، يجب الاسترشاد دائماً بالبحث عن الحلول السياسية عند تصميم جميع عمليات حفظ السلام ونشرها. ويجب أن يسعى أعضاء مجلس الأمن إلى التغلب على خلافاتهم حتى يحقق المجلس أقصى قدر من التأثير السياسي. وعندئذ فقط، يمكننا أن نتوقع مشاركة حقيقية من الزعماء السياسيين وأطراف النزاع. غير أنه في نهاية المطاف، لا يمكن لأي مشاركة خارجية أن تكون بديلا عن إرادة سياسية حقيقية من قادة البلدان أنفسهم.

ثانيا، لا يمكن للأمم المتحدة أن تمضي وحدها ولا ينبغي لها ذلك. وفي أوقات التغيرات السريعة والجذرية هذه في المشهد الأمني العالمي، نحتاج إلى منظومة سلام وأمن عالمية قوية بقيادة الأمم المتحدة تعمل في شراكة وثيقة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. إننا نرحب على وجه الخصوص بالشراكة الاستراتيجية الجديدة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

ونشجع مجلس الأمن على الاستفادة القصوى من علاقته بمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وثمة حاجة ماسة إلى الاتفاق على نظام تمويل أكثر قابلية للتنبؤ به، وتقديم الدعم للعمليات التي يقودها الاتحاد الأفريقي. فلن يكون هناك سلام دائم في الصومال أو في منطقة الساحل، ما لم يتوفر ما يكفي من تمويل ودعم لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال أو القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

ثالثا، ينبغي أن يكون الاختبار الحاسم لجهودنا نظاما أكثر فعالية لتحقيق نتائج في الميدان. ويجب أن يشمل المزيد من المشاركة الفعالة مع المجتمعات المحلية، ولا سيما مع النساء. فعمليات السلام الفعالة ترتهن بقدرة الأمم المتحدة على الأداء في تماسك، حتى في البيئات الصعبة. ولذلك، فإن مبادرة الأمين العام لإصلاح نظام الأمم المتحدة الإداري من أجل تحقيق الوحدة والكفاءة على نطاق المنظومة تشجعنا تشجيعا كبيرا. وينبغي إيلاء الأولوية لكفالة سلامة وأمن الموظفين الذين ننشرهم في الميدان بالنيابة عنا.

ويسرنا أن الأمين العام، السيد غوتيريش، قد جعل الإصلاحات المستمرة حجر الزاوية في جدول أعماله، مستفيدا من إطار الاستعراضات. وبإمكاننا أن نعول على الدعم المستمر من إثيوبيا والنرويج وجمهورية كوريا، فضلا عن غيرها من أصدقاء عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وسنواصل الضغط من أجل التغيير للسماح لعمليات السلام التابعة للأمم المتحدة بتحقيق إمكاناتها الحقيقية. فنحن مقتنعون بأن السبيل الوحيد للمضي قدما هو العمل معا، مع التركيز على ما يجمعنا وليس ما يفرقنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية ليتوانيا.

السيد لينكفيتشوس (ليتوانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئيس على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة ذات الأهمية الكبيرة. كما أشكر الأمين العام، ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، وممثل الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام، على إحاطاتهم الإعلامية.

منذ إنشاء الأمم المتحدة، تطورت عمليات حفظ السلام – وهي مفهوم لم يذكر حتى في ميثاق الأمم المتحدة – لتصبح أداة لا غنى عنها للحفاظ على السلام والأمن الوطنيين. وقد أصبحت، بمرور الوقت، النشاط الرئيسي للأمم المتحدة.

واليوم، يعمل حفظة السلام في بيئات تفرض تحديات أكبر بكثير مما كان عليه الحال في أي وقت مضى. فهم يعملون في مناطق ليس فيها سلام يحفظ. ويشير الطابع المتعدد الأبعاد لعمليات حفظ السلام اليوم والحقائق الملحة الجديدة على الأرض، إلى الحاجة الملحة إلى إصلاح عمليات حفظ السلام.

وبوصف ليتوانيا أحد البلدان المساهمة بقوات، فإنها مهتمة اهتماما كبيرا بجعل حفظ السلام أكثر كفاءة ويواكب احتياجات القرن الحادي والعشرين. وفي تشرين الأول/أكتوبر، سينضم ٣٤ فردا إضافيا من ليتوانيا إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، ليصبح مجموع الأفراد في الخدمة ٣٩ فردا – وهو مستوى إسهام سنحافظ عليه حتى العام القادم.

لقد نشر الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام، قبل أكثر من عامين، توصياته بشأن إصلاح حفظ السلام (انظر S/2015/446). صحيح أن تنفيذ ومتابعة تلك التوصيات كان بطيئا جدا. وتتيح لنا مبادرات الأمين العام الأخيرة لإصلاح السلام والأمن فرصة فريدة لبناء الزخم والإبقاء على روح الفريق الرفيع المستوى متقدة خلال السنة القادمة وما بعدها. وتعطينا مقترحات الأمين العام للإصلاح وعزمه على الإصلاح أملا صادقا بأن التنفيذ الكامل لخططه الإصلاحية قد يعيد تشكيل عمليات حفظ السلام ويحقق بالكامل إمكانات الأمم المتحدة في مجال منع نشوب النزاعات.

”نحن الشعوب“ هي العبارة الأولى في ميثاق الأمم المتحدة لعام ١٩٤٥. غير أن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام اليوم تستحق الانتقاد بسبب إهمال نفس الأشخاص الذين عهد إلى الأمم المتحدة حمايتهم. إن حماية المدنيين المعرضين لخطر وشيك يجب أن تظل أولوية أساسية في جميع بعثات حفظ السلام. وفي هذا السياق، أعتز بالإعلان عن أن ليتوانيا أيدت وأقرت مبادئ كيغالي المتعلقة بحماية المدنيين في ١٣ أيلول/سبتمبر.

إننا قلقون جدا من أنه على الرغم من سياسة عدم التسامح مطلقا المعلنة منذ زمن بعيد تجاه جميع أشكال الاستغلال والانتهاك الجنسيين من قبل موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، فإن الانتهاك الجنسي لا يزال يُرتَكَب. وتؤيد ليتوانيا بشدة جهود الأمين العام الرامية إلى اتخاذ إجراء ووضع نهاية للاستغلال الجنسي. وقد وقعت ليتوانيا، قبل أيام قليلة، اتفاقا بشأن القضاء على الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وانضم رئيس ليتوانيا إلى دائرة القيادة.

لا يزال الذكور يهيمنون، في كثير من الأحيان، على عمليات الوساطة والسلام.

وعلى الرغم من أن النساء يتأثرن بالنزاع بصورة غير متناسبة، فإن الدور الحاسم لهنّ في التفاوض وحفظ وبناء السلام في مجتمعاتهن المحلية كثيراً ما يُغفل. إن نشر مستشارين لشؤون حماية المرأة وحقوق الإنسان والتدريب على التوعية الجنسانية هي أدوات مفيدة في حفظ السلام وينبغي توسيع نطاقها.

ويجب أن تظل سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة وقوات حفظ السلام في الميدان أولوية عليا. ولا بد من اتخاذ خطوات واضحة للتأكد من امتلاك حفظة السلام التابعين لنا للقدرات التي يحتاجونها لحماية أنفسهم أولاً وقبل كل شيء، وللاضطلاع بولاياتهم بطبيعة الحال. ويشير استمرار الهجمات على بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والعديد من بعثات حفظ السلام الأخرى إلى الحاجة الملحة إلى العمل الجماعي للإصلاح. ويُنتظر أن يُحسّن استخدام التكنولوجيات في مجال حفظ السلام قدرات الإنذار المبكر وأن يعزز القدرة على اكتشاف جميع أنواع الأخطار وردعها والتخفيف من حدتها والتصدي لها. وينطبق ذلك بوجه خاص على الأماكن التي يواجه فيها حفظة السلام تهديدات غير متناظرة.

في الختام، نعتقد أنه يمكن للأمين العام والدول الأعضاء على السواء أن يستندوا إلى توافق الآراء الناشئ من أجل تحسين إدماج الوقاية والحفاظ على السلام في عمل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. فلنتّحد حول مبادرة الأمين العام المقترحة للإصلاح في مجال السلم والأمن ونستفد بصورة كاملة من هذا الزخم الفريد من نوعه لإصلاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٥.